



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية التاسعة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم السبت 20 أكتوبر 2001

فهرس

* مواصلة مناقشة مشروع قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2002.

محضر الجلسة العلنية الرابعة عشرة المنعقدة يوم السبت 20 أكتوبر 2001 (صباحا)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة : السادة:

– مراد مدلسي، وزير المالية.

– عبد الوهاب دربال، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

– محمد ترياش، الوزير المنتدب لدى وزير المالية، المكلف بالميزانية.

– محمد علي بوغازي، الوزير المنتدب لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالبحث العلمي.

– محمد الشريف عباس، وزير المجاهدين.

– دحو ولد قابلية، الوزير المنتدب لدى وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية، المكلف بالجماعات المحلية.

وتوفير المستلزمات المادية من قبل المصالح الإدارية لتوفير شروط العمل المناسبة لجلستنا، ومباشرة أحيل الكلمة إلى السيد جمال بن حمودة.

السيد جمال بن حمودة: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود في البداية أن أقول إن النقاش المتعلق بمشروع قانون المالية والميزانية في كل سنة، يشكل موضوع

افتتحت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة صباحا

الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
الجلسة مفتوحة،

بعد الترحيب بالسادة الوزراء ومساعدتهم، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة، كما كان معلنا عنه من قبل، مواصلة نقاش مشروع قانون المالية والميزانية العامة للدولة. وقبل إحالة الكلمة إلى أول متدخل، أود تذكير السادة النواب، كما أسلفنا الذكر، الذين كانوا مسجلين لجلسة الغد أن يهيئوا أنفسهم للتدخل اليوم، وبالنظر إلى طول قائمة المتدخلين يمكن أن نعقد جلسة ليلية، لهذا يرجى اتخاذ الاحتياطات اللازمة الخاصة بتنظيم الأشغال

الاستثمار وتوفير المناخ المناسب للشراكة وتوفير شروط النجاح لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي بادر به فخامة رئيس الجمهورية، ويشكل في اللحظة الراهنة محور اهتمام ومتابعة من الحكومة، كما يمكن اعتبار هذه الآليات في تصوري على الأقل عوامل إيجابية تدفع إلى الأمل في المستقبل وتدعم نظرة المواطن إلى مستقبل أفضل.

ثالثا: بخصوص الجانب الاجتماعي، يدرك الجميع أن هذا الجانب يعد المحرك الأساسي لنجاح أي مشروع أو برنامج يهدف إلى الاستقرار والوثام، وهو العامل المؤثر في أي توجه نحو التنمية الشاملة والمستدامة، إذ لا يمكن الحديث عن تطور نوعي لأي مجتمع مالم يكن التكفل بالجانب الاجتماعي هو المحور الأساسي، لأن عدم قدرة العامل على التجاوب مع ضغط الحياة سيؤدي به بالضرورة إلى عدم بذل الجهد المطلوب من أجل رفع الإنتاج وتحسين الإنتاجية، ثم إن الجزائر التي تنشد الاستقرار والوثام بعد محنة طال أمدها، لا يمكن أبدا أن تجد المخرج الحقيقي وتعود إلى التنمية الحقيقية الشاملة إذا لم يكن هذا الجانب متكفلا به، بحجم يتناسب والعائدات والثروات التي يملكها الوطن.

فهذا الجانب، سيدي الرئيس، رغم الأهمية التي حظي بها في هذا المشروع إلا أنه وحسب تصوري يبقى دون المستوى المطلوب والمنتظر من عامة المواطنين، فإذا سلمنا جدلا أن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي هدفه الأساسي إحداث مناصب شغل جديدة، وإتاحة الفرصة للحصول على السكن اللائق وتمكين المنظومة التربوية من مواصلة رسالتها بصورة تمنع الغبن عن أبناء الريف بالخصوص، فإن الآليات المعتمدة للتعبير عن هذه الحقيقة رغم الأهمية التي جاءت في المشروع، فإنني أعتقد أنها مازالت دون المستوى المطلوب والمنتظر من عامة الناس.

هذا بالنسبة إلى ما توصلت إليه من خلال قراءتي الأولية لمشروع القانون في خطوته العامة المتعلقة بالوطن

اهتمام ومتابعة متزايدة من الجميع، إذ هناك من ينتظر من هذا النقاش أن يأتي بالجديد، لاسيما فيما يتعلق بالأسعار والضرائب والرسوم، وبطبيعة الحال فإن نظرة الأغلبية التي أصبحت تعاني ضغط الحياة تختلف عن رغبة الأقلية التي تعيش في بحبوحة من الرفاهية، وتريد المزيد وأي مزيد، فهل هو المزيد المتأتى من الكد والجد والعرق، أم المزيد الناجم عن النهب والغش والتهرب الضريبي؟

إذن، المعادلة واضحة ومسؤولية كل من له علاقة بتسيير المال العام محددة، ولايجوز التفريط فيها تحت أي مبرر كان.

من هذا المنطلق، سيدي الرئيس، يمكن طرح السؤال الآتي:

ما هي المؤشرات الكبرى التي احتواها المشروع المطروح علينا للنقاش؟

للإجابة عن مثل هذه الإشكاليات، يمكن القول إن القراءة المتأنية لمشروع القانون تمكننا من تسجيل الملاحظات الآتية:

أولا: بخصوص المؤشرات الكبرى والمتمثلة في السعر المرجعي لبرميل النفط واحتياطات الصرف وقيمة الدينار ونسبة التضخم والنمو، وكذا التحكم في تسيير المديونية الخارجية التي عرفت انخفاضا في حجمها من خلال ما تقدم به معالي وزير المالية، يمكن القول إن هذه المؤشرات مشجعة وتبعث على التفاؤل والاطمئنان، كيف لا وحجم المديونية الخارجية التي شكلت عبر مراحل التنمية أحد الضغوط الأساسية على كل الحكومات المتعاقبة للاستجابة لمطالب التنمية واحتياجاتها، ولمطالب المواطنين واحتياجاتهم، وعدم الاستجابة من خلال هذا الضغط أدى كما يعلم الجميع إلى احتجاجات متكررة في كثير من مناطق الوطن، ومع الأسف، هناك من مازال ينظر إلى هذه الاحتجاجات ويقرأها بطريقة سياسية حزبية ضيقة.

ثانيا: بخصوص الآليات المعتمدة في مجال دعم

الثروة، ومن خلالها لا نجعل سكان الجنوب يبقون في أماكنهم فقط، بل نحاول أيضا جلب كل طاقات الشباب ومواطني مناطق الشمال التي تعيش اكتظاظا وضغطا كبيرين، فإنشاء صندوق تنمية الجنوب شيء جميل جدا ونباركه، كما نبارك رفع النسبة المخصصة لهذا الصندوق، وهنا أفتح قوسا لأضم صوتي إلى صوت زميلي، لأقول إن مسألة صرف أموال صندوق الجنوب يجب أن يتجه إلى مشاريع تخدم هذا البعد الإستراتيجي، لأنه أمر مهم جدا، وما يلاحظ كذلك في بداية صرف أموال هذا الصندوق هو أنها تعرضت إلى نوع من التسرع، لذلك لاحظنا أنه يتم استدعاء بعض رؤساء البلديات، ويطلب منهم ما إذا كانت بحوزتهم بطاقة تقنية، لأنه حان موعد انتهاء المدة، لذلك يقع نوع من الحيرة يمكن أن نفسره بمحاولة تجسيد العملية بسرعة، ولكن نتمنى أثناء دفع الحصص المالية المقبلة أن تكون هناك دراسات دقيقة تلبى حاجات هذه المناطق.

من الإجراءات الضرورية أيضا والتي تحسن جزء منها، دعم سعر الكهرباء، ولكن مع الأسف، فمن خلال تسلم الفاتورة الأولى كانت هناك خيبة أمل السكان لأن هذا الدعم بدا ضعيفا جدا ولم يف بأمال السكان ورغباتهم،

يتمثل الإجراء المهم الآخر، والذي من خلاله يمكننا تجسيد هذا البعد الإستراتيجي لمناطق الجنوب، في ضرورة سن منظومة ضريبية وجبائية خاصة بالنشاط الاقتصادي لهذه المناطق، فليس من المعقول أن نطبق على الصناعيين في الجنوب نفس الإجراءات الضريبية والجبائية التي تطبق على الصناعيين في الشمال، ونحن نعلم أن المواد الأولية المستوردة، هناك من ينقلها على مسافة 1000 أو 2000 كلم، وهناك من ينقلها على مسافة 100 كلم، فينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار الفارق في التكاليف، ولذلك بات من الضروري أن نهتم بهذا الجانب لتحقيق هذا البعد الإستراتيجي، وعلى سبيل المثال في ولاية غرداية التي أمثلها وهي معروفة

كوحدة موحدة لاتقبل التجزئة وترفض النعمات الناشئة التي يحاول البعض فرضها على هذا الشعب زورا وبهتانا.

أما فيما يخص الدائرة الانتخابية التي أشرف بتمثيلها وهي ولاية برج بوعريريج، فلاتشذ عن باقي الولايات، فهي تعاني كغيرها اختلالات في التوازن بين الريف والمدينة ومنها ظاهرة البطالة، ونقص التجهيزات الضرورية والمرافق الأساسية لاسيما في البلديات النائية، واسمحوالي سيدي الرئيس، إن تجاوزت مع زملائي وتحديث كما تحدثوا عن هذه الدائرة الانتخابية، فالمشكل الأساسي هو مشكل الطرق إذ توجد بهذه الولاية عدة بلديات ماتزال تعاني العزلة لاسيما في فصل الشتاء، والمنطقة الشمالية من الولاية بطبيعة تضاريسها الجبلية، كثيرا ما تؤدي الأمطار والثلوج إلى عزلها عن مقر الولاية، وهذا ما يجعلنا نقول من هذا المنبر، إن أولوية الأولويات بالنسبة إلى بلديات برج بوعريريج في الأشغال العمومية ورجاؤنا أن يهتم...

الرئيس: أشكر السيد جمال بن حمودة، وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى بن بادة.

السيد مصطفى بن بادة: شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي الرئيس،

معالي الوزراء ومرافقيهم،

زميلاتي، زملائي.

أركز ملاحظاتي في مناقشة مشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2002 على مسألة مهمة تتعلق بإستراتيجية تطوير وتنمية مناطق الجنوب، هذه المسألة الحيوية التي بدأت تطرح في السنوات الأخيرة في بلادنا، نشمن الاهتمام بها، ونشمن هذا التوجه الذي أصبحنا ندرك بعده الإستراتيجي، وقد تفضل معالي وزير تهيئة الإقليم والبيئة بشرح وتفصيل هذا البعد الإستراتيجي أثناء عرضه لمشروع قانون تهيئة الإقليم، فإستراتيجية تطوير مناطق الجنوب عملية شاملة وكاملة، إذ من ورائها يمكن أن نحدث فضاءات اقتصادية واجتماعية وثقافية تجلب

النشاط، فقضية الفلاحة الآن تستدعي التطرق إلى موضوع أصبح هاجسا يزعج المواطن هذه الأيام، وهو موضوع ارتفاع سعر البطاطا الذي أصبح خياليا، حيث بلغ 60 أو 50 دينارا جزائريا للكيلوغرام الواحد، فنحن لم نفهم هذا الأمر ولانعلم مصدره، مع العلم أن هذه المادة تستهلكها شريحة واسعة من المجتمع، ونحن على أبواب شهر رمضان المعظم، إذن، رغم دعمنا وتأييدنا ومباركتنا لقضية الدعم في مجال الفلاحة، والذي جسده أيضا قانون المالية التكميلي لسنة 2001 ومشروع قانون المالية لسنة 2002 ولكن علينا ألا نغفل عن مسألة تنظيم الإنتاج فهو أمر مهم جدا. ويتمثل هذا التنظيم في كيفية تخزينه وتوزيعه، فهذا الأمر يعتبر مؤشرا واضحا يدل على إهمال هذا الميدان.

أما بالنسبة إلى قضية ديون البلديات، فيبدو أننا لم نعد نتكلم عنها في مشروع هذا القانون، وهنا نطرح السؤال: هل تمت تصفية ديون البلديات؟ وإلا لماذا لم نتحدث عن هذه المسألة؟ فإذا كانت هناك نسبة من الديون فنود معرفتها، السيد الوزير.

في الأخير، أقول إن هناك بعض المؤشرات الاقتصادية التي تبدو لنا غائبة، مثل معدل التضخم، ففي هذه النقطة بالذات هناك تضارب بين الحكومة واللجنة وكلاهما يصرح برقم مختلف، فنحن نود معرفة الرقم الحقيقي لمعدل التضخم، كما نود معرفة معدل البطالة لأن هدف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي سينتهي بعد 6 أو 4 سنوات، هو امتصاص البطالة، فما هي توقعات تطور البطالة التي تبدو لنا غائبة؟ أشكركم السيد الرئيس، والسلام عليكم.

الرئيس: أشكر السيد مصطفى بن بادة وأحيل الكلمة إلى السيد مجاهد لخضاري.

السيد مجاهد لخضاري: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

بمساهمتها بشكل إيجابي في هذا المجال، فأكثر من 300 مؤسسة متوسطة وصغيرة، للأسف الشديد، أغلقت أبوابها مع العلم أن هذه المؤسسات تشغل أكثر من 10.000 شاب، فإذا لم تتخذ إجراءات من هذا النوع في إطار هذا التصور الشامل، فليس من الممكن أن نحدث هذا التطور وهذه التنمية المستدامة، ولذلك يجب الاعتناء بهذه المسألة وبشباب هذه المناطق باعتبار أن الهياكل المخصصة لهم ناقصة، بالإضافة إلى قضية التشغيل التي تعد مهمة جدا وحساسة، فهذا راجع إما إلى العزوف وإما إلى إقصاء شباب المنطقة من التشغيل، وتشغيل شباب آخرين، وإن كان لهم الحق في ذلك، من أماكن أخرى، فالمسألة التي تناولتها المركزية النقابية والتي تتعلق بالمناولة أمر مهم جدا، ربما أبرزت الشكل الرهيب للاستغلال في التشغيل في هذه المناطق.

أما بخصوص قطاع الصحة، فأقول إن الصحة تعتبر بعدا استراتيجيا في تنمية هذه المناطق، إلا أننا نلاحظ عزوف الأطباء عن التوجه إلى هذه المناطق، حيث لا توجد تحفيزات معتبرة لاسيما فيما يخص الأخصائيين، وبالتالي لا يمكننا الاعتناء الجيد بهذه القضية.

أما بالنسبة إلى قطاع الفلاحة، فأقول إن التنمية المستدامة لهذه المناطق يجب أن تبرز من خلال إجراءات خاصة، فقضية العقار الفلاحي في الجنوب لا يمكننا التعامل معه مثلما نتعامل معه في مناطق الشمال، حيث توجد الأراضي الخصبة، فمناطق الجنوب عادة تتوفر على أراض قاحلة قام الإنسان باستصلاحها، وهنا أصبح التمليك واجبا إذا أردنا فعلا أن يستقر هؤلاء الأشخاص في هذه المناطق، ويطمئنوا على استثماراتهم في هذا المجال.

أما بخصوص قضية التمور التي تتعرض في كل سنة لكوارث طبيعية، لكن هذه السنة كانت نسبية ولم تكن مثل السنوات الفارطة، فأقول إن التمر تضرر بشكل كبير وهذا بفعل الحرارة، فيجب أن يكون هناك نظام التعويض حتى يطمئن هؤلاء على زراعتهم ويستمروا في أداء هذا

فهنا مكنم الجند من المعادلة، وهنا يكمن الرهان والتحدي كي ينتقل العنصر البشري المسير للاقتصاد من مسير وموزع للربح إلى منشئ وصانع للثروة.

سيدي الرئيس، هل يستطيع الجزائري الذي علموه طوال عقود الكسب مقابل جهد قليل، حتى لانقول دون جهد، أن يشمر عن ساعديه ويثمن قيمه الحضارية التي أوصلته إلى المجد ويكسب الرهان ويرفع التحدي ويصمد أمام هذا التيار الجارف الذي لا يرحم الضعيف؟ تلك هي أمنيتنا وهذا أملنا ومبتغانا.

أما فيما يتعلق بالقطاعات، سيدي الرئيس، فإنني أغتنم هذه الفرصة المناسبة لأرفع بعض انشغالات دائرتي الانتخابية وهي ولاية عين الدفلى وألخصها فيما يأتي: أولاً، قطاع الفلاحة والري، نظراً إلى طابع الولاية الفلاحي وما للماء من أهمية، أ طرح سؤالاً على معالي وزير الري، ويتعلق بوضعية السدود:

1 - متى تنتهي الأشغال بسد أولاد ملوك ببلدية زدين الموكلة أشغاله إلى شركة "جيني سيدار" والذي برمج تسليمه في شهر أوت الفارط، وسد سيدي امحمد بن طلبية ببلدية عرب الذي أوكلت أشغاله إلى شركة "كوسيدار"؟ كما أن لهذين السدين أهمية بارزة في تنشيط الديناميكية الفلاحية التي تعرفها الولاية.

2 - الإسراع في إنجاز مجموعة من السدود الصغيرة المنتشرة عبر تراب الولاية والتي تكتسي أهمية بالغة في السقي الفلاحي وتزويد المواطنين بمياه الشرب، ونذكر بعض هذه السدود:

- سد تاغية الشرفة، بغرب مدينة العبادية والذي تم اتخاذ القرار بشأنه على مستوى الوزارة.

- سد سوق الاثنين على مستوى واد حمليل ببلدية تاشته.

- سد على مستوى واد سيدي بوزيان بين بلديتي بطحية وبلعاص.

- سدين على مستوى بلديتي وادي الجمعة وبربوش ويصل معدل سعة السد الواحد من هذه السدود الصغيرة إلى حوالي 15 مليون متر مكعب وأعتقد أنها سعة معتبرة.

السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زميلاتي،
أسرة الإعلام،
أيها الحضور،
تحية طيبة.

السيد الرئيس، أستهل مداخلتني هذه بذكر بعض ما جاء في مقدمة التقرير المتعلق بالمشروع، فنقرأ: "إن الجزائر مازالت تسعى إلى إقامة اقتصاد سوق متفتح وتوفير محيط مشجع للاستثمار والتنافس بين المؤسسات، ويسهل في ذات الوقت اندماج اقتصادنا في الاقتصاد العالمي الجديد". وهذا هو المقصود فعلاً، حسب رأيي، هو إجراء انتقال أساسي يرمي إلى تنويع صادراتنا والتقليل من تبعيتنا بشأن الواردات خصوصاً في مجال مواد الاستهلاك النهائي والوسيط، والمقصود أيضاً هو التوصل إلى تحويل هيكلتي لإيرادات الميزانية المرتبطة بقوة في الوقت الراهن بالجباية النفطية، وهذه الجباية نفسها خاضعة لتقلبات سوق دولي غير مستقر، وأتناول بالتكرار، سيدي الرئيس، الجملة الأخيرة من هذا المقطع وهي "الجباية نفسها خاضعة لتقلبات سوق دولي غير مستقر" وكلنا متفقون، سيدي الرئيس، على أن اقتصادنا هش لأنه مرهون بعوامل خارجية يصعب كثيراً التحكم فيها، أضف إلى ذلك اعتماده الكبير على الاستدانة الخارجية، نظراً إلى ضعف الادخار الداخلي، وفي المقابل، وفي خضم التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، تعمل الجزائر خلال مرحلة الانتقال على بناء اقتصاد قوي ذي نمو مستديم يعتمد على عوامل داخلية وعلى الادخار الداخلي، الذي يستطيع التكفل بالانشغالات الاجتماعية للمواطن، وهذه هي الغاية المنشودة من وراء اقتصاد أي بلد، وإلا ما الفائدة من ثروة لاتخدم الرفاهية الاجتماعية؟

السيد الرئيس، ونحن نشهد في هذا الإطار، بروز ديناميكية كبيرة وسريعة، متمثلة في وضع بنية مؤسسية جديدة للاقتصاد، ومنظومة تشريعية جديدة تتضمن إصلاحات اقتصادية في العمق، فهل تستطيع الذهنيات ياترى، مواكبة التحولات بنفس هذه السرعة؟

ثانيا، قطاع الطاقة والمناجم:

1 - الغاز الطبيعي، تسجل ولاية عين الدفلى تأخرا كبيرا في عملية تزويد المدن بالغاز الطبيعي، رغم أن الأنبوب الناقل لهذه المادة الحيوية يقطع تراب الولاية من غربه إلى شرقه، ورغم ذلك لم تستفد منه هذه المدن رغم أن الأنبوب يمر من على بعد مئات الأمتار فقط من مدينتي العطف والعبادية هذه الأخيرة التي زارتها اللجنة الوزارية المكلفة وقامت بالمعاينة والدراسة فيها، أو مثلا مدينتي جندل وبومدفع، وبلدية الحسنية التي يمر أنبوب الغاز في وسطها فيقسمها إلى نصفين شمالا وجنوبا.

2 - تحويل خطين كهربائيين ذوي الشدة المرتفعة، فلقد سبق أن تناولت هذا الموضوع وهو يتعلق بعملية تحويل خطين ذوي الشدة المرتفعة يقطعان مدينة عين الدفلى من الشرق إلى الغرب ويتربعان على مساحة إجمالية قدرها 70 هكتارا. هذان الخطان أصبحا مع توسيع المدينة يعيقان إلى درجة مقلقة التنمية العمرانية والطبيعية المنسجمة للمدينة، ويحرمان سكانها من الاستفادة من إنشاء مرافق اجتماعية وثقافية ورياضية عديدة.

فلقد طرحت هذه المسألة، سيدي الرئيس، عدة مرات، وتناولتها السلطات المحلية مع الوزارة، وهذا أمر مهم، والبلدية مستعدة لتساهم بنسبة 20٪ من كلفة المشروع الإجمالية، وذلك بتحويل الخطين من وسط المدينة نحو أعالي جبل دوي جنوبا.

ثالثا، قطاع التربية والتكوين:

نشمن وندعم التعديل الذي أدخلته اللجنة وهي مشكورة، بإدراج مادة جديدة تتعلق بإخضاع خدمات التكوين التي تقدمها مراكز التكوين المعتمدة من قبل الدولة إلى معدل مخفض، حيث أن هذا التعديل إيجابي جدا على رسم القيمة المضافة، بدل نسبة 17٪ المعمول بها حاليا.

أما ما يتعلق بقطاع التربية والتعليم، فإنني أعبر مجددا عن انشغالي، وقد راسلت الحكومة في هذا الشأن خاصة فيما يتعلق بالوضع الذي تعيشه مجموعة كبيرة من المعلمين على مستوى ولاية عين الدفلى والوطن كله، حيث وظف هؤلاء المعلمون خلال سنة 1992 قصد سد الفراغ الكبير المسجل، فلبوا النداء بوفاء وإخلاص، لكنهم فوجئوا مؤخرا، أي بعد قرابة 10 سنوات من الجد والكد، بقرار يقضي بإقصائهم من إجراء المسابقات التي تضمن ترسيمهم ومعالجة وضعيتهم نهائيا.

ونشكر الحكومة على بداية التكفل بالانشغال، وأرجو أن يتم الفصل فيه نهائيا لصالح هذه الفئة من المعلمين.

رابعا، قطاع السكن والتعمير:

نشمن التعديل الذي أدخلته اللجنة المتعلق برفع حصة السكنات الموجهة للبيع بالإيجار من مجموع 30 ألفا إلى 35 ألف وحدة، فهذا شيء إيجابي كذلك للطبقة المتوسطة في بلادنا.

أما فيما يخص السكن الاجتماعي وتطبيق تسعيرة الإيجار بعدالة وشفافية، فإنني أسجل...

الرئيس: شكرا للسيد مجاهد لخضاري، وأحيل الكلمة إلى السيد التهامي فرطاس.

السيد التهامي فرطاس: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السادة الوزراء ومعاونيهم،

السادة النواب،

السادة الصحفيين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أبدأ مداخلتني بجملة من الملاحظات:

أولا، أتوجه بالشكر إلى الدولة الجزائرية على الوفاء

يخاف المال العربي الموجه إلى الاستثمار في الجزائر، حيث اطلعنا في الصحف على مستثمرين عادوا من حيث أتوا، لأن جريمتهم الوحيدة هي أنهم عرب، أو أنهم لم يقبلوا بشروط بارونات المال في بلادنا.

إن الاستثمار الذي نريده هو الذي ينشئ الثروة بدل الاستثمار القائم على الربح السريع والذي يركز على إعادة البيع والاستهلاك.

أما فيما يخص ميزانية القطاعات فيمكن إبداء الملاحظات الآتية:

- قطاع الشؤون الخارجية، أتساءل عن هذا الصمت المطبق على المستويين الرسمي والشعبي تجاه ما يجري في أفغانستان، حيث يوجد هناك شعب بئس وفقير، مزقته الخلافات والحروب، لا يجد اليوم من يمد له يد المساعدة، في حين أن الدول الأوروبية وأمريكا تطارد الإرهاب هناك، وتلقي طائراتها مساعدات لهذا الشعب.

- قطاع التنشيط الاجتماعي والتضامن الوطني ثم قطاع الموارد المائية، إن السيول الأخيرة التي اجتاحت بلدية وادي العثمانية بولاية ميللة خلفت حوالي 270 عائلة دون مأوى، ودمرت عشرات المتاجر.

إن انشغال سكان هذه البلدية هو الإسراع في تحويل واد بويشور الذي سمي هكذا، لأنه يعني بالشاوية "الصعب" أي "يفور" ليصب في وادي العثمانية، خاصة ونحن على أبواب شتاء بارد وممطر، وقد حولت هذه السيول المدينة إلى مدينة للأشباح، حيث ركدت بها الحياة واستسلم مواطنوها إلى اليأس، وأقترح حلولاً استعجالية كما يأتي:

1 - الإسراع في ترحيل السكان المنكوبين إلى السكنات الاجتماعية الجاهزة، وذلك من أجل إخلاء الممتقن الوحيد على مستوى الجهة، والذي خلق مشكلاً آخر وهو عدم استفادة التلاميذ القادمين من تلاغمة من الإطعام والإيواء.

2 - التكفل بالمشاكل اليومية لهذه العائلات المكنوبة.

بالتزامها تجاه صندوق دعم الانتفاضة الفلسطينية، وأقول هكذا يفعل أبناء الجزائر، كما أحبي الشعب الفلسطيني بمناسبة دخول الانتفاضة المباركة عامها الثاني، وبمناسبة قدرته على انتزاع الاعتراف بأحقية إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، وسط التأثر بالشعور بالإحباط الذي خلفته النكسات والغزو الفكري.

ثانياً، إن مشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2002 جاء في ظروف دولية وداخلية متميزة، طبعها أحداث 11 سبتمبر وما خلفته من ارتدادات على مستوى أسعار البترول أو على الأسعار في البورصات، وكذا إطلاق الجرعة الأولى من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وقد كان من الأجدر مراعاة هذه الظروف، والتي لاشك أنها ستنعكس إيجاباً أو سلباً على مخطط مهما كان، إن مشروع قانون المالية لسنة 2002 مازال كسابقيه يركز على الجباية البترولية، الأمر الذي يفسر أن الصادرات خارج المحروقات مازالت تراوح مكانها، وذلك للتوجس القائم في نفوس المستثمرين من ظروف الأوضاع المتقلبة في الجزائر، وإننا نعلم جميعاً أن سن قانون دعم الاستثمار جاء نتيجة واقع اقتصادي بعد عقود من النظام الممركز.

لقد سن هذا القانون فهبأنا أنفسنا لدفع عجلة الاقتصاد المتراجعة فقمنا بما يأتي:

أولاً: بتصفية النسيج الصناعي من خلال مالدينا من مؤسسات وشركات.

ثانياً: سرحنا شريحة واسعة من العمال، هم الآن فريسة للبطالة والفقير.

ثالثاً: كيفنا المنظومة القانونية حسب الواقع الجديد، ولكن كل هذا لم يجلب المستثمرين على مختلف جنسياتهم (جزائريون أو أجانب).

إن ثقل الوتيرة في معالجة الملفات، فتح باباً واسعاً أمام سمسرة الإدارة للترويج للمعنى الخاطيء للاستثمار والامتيازات الممنوحة، وأكد أجزم أن هناك من مازال

جل مناطق هذه الولاية تضاريس وعرة وماتزال تعاني العزلة والحرمان، وأذكر على سبيل المثال معاناة سكان دوار "بئر بوكشيش" ببلدية التلاغمة، إذ مازال سكانه محرومين من أدنى شروط الحياة الكريمة مثل الإنارة، وللعلم فإن الدراسة المتعلقة بمشروع الإنارة قد انتهت وقدرت كلفة المشروع بقيمة خمسة (05) ملايين سنتيم، إلا أن السكان تجشموا دفع هذا المبلغ وهم الآن يعيشون في الظلام الدامس، لذا أطلب شخصياً من السيد الوزير، التكفل بهذا المشكل عاجلاً، كما ألفت نظر القائمين على قطاع الطاقة والمناجم إلى أن الشريط الشمالي لا يتوفر إلى حد الآن على غاز المدينة.

قطاع الشؤون الدينية: أسجل ظاهرة التراجع عن بناء المساجد، وعدم تقديم الدعم للمساجد المصنفة وطنياً، والتساؤل الذي أطره على سيادة الوزير هو أننا نسمع صوت الآذان في كل القنوات العربية ما عدا في القناة الجزائرية، فهل صوت الآذان مازال مزعجاً لبعض الأقسام؟! كما أدعو إلى ضرورة الاهتمام بالزوايا، وأنوه بالزوايا "الحملوية" التي مقرها وادي سقان بلدية التلاغمة، نظراً إلى ما تقدمه من مجهودات، إذ بلغ عدد المتخرجين منها، منذ سنة 1989 إلى اليوم مجموع 1700 طالب.

قطاع التربية والتعليم العالي والبحث العلمي، إن النهوض بقطاع التربية والتعليم العالي والبحث العلمي لا يمكن أن يحقق النتائج المرجوة ما لم يعد النظر وبجدية...

الرئيس: شكراً للسيد التهامي فرطاس، وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى مزوزي.

السيد مصطفى مزوزي: شكراً الأخ الرئيس المحترم،

الأخ الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي زميلاتي،

تحية، وبعد،

3 - إن المساعدات المقدمة من الجهات المسؤولة لم تف بالغرض المطلوب، وهنا أتوجه بالشكر إلى المجلس الولائي لولاية ميلة الذي قدم ما يملك في هذا الصدد.

ولقد صرح السيد وزير الموارد المائية أنه يعتزم فتح 200 منصب شغل لتنقية واد بويشور، وأقترح أن تعطى الأولوية لأرباب العائلات المنكوبة والذين ليس لهم دخل، وفي هذا الصدد أتساءل عن صندوق الحماية من الكوارث الطبيعية ودوره في مثل هذه الحالات؟ كما يجب الاهتمام بمواطني هذه البلدية، خاصة وأنها كانت منسية في المخططات التنموية السابقة، مع العلم أن شعوراً تنامي بالثورة على كل مسؤول، ولاغرابة أن يسمى أحد أحيائها الكبرى بحي "الشومارة" لكثرة البطالة وانتشار الفقر، كما يجب التكفل بتجار المدينة والتعويض لهم عما لحقهم من خسائر.

إن الوضع الكارثي الذي تعيشه مدينة "تلاغمة" هذه الأيام، لا يعود إلى عدم وجود الماء، وهي التي يدل اسمها "تلغمان" أي مكان وجود الماء، بل بسبب قدم شبكاتهما، وقلة الاعتمادات المالية لحفر الآبار، ومثال على ذلك حيا "الزمالة" و "أولاد اسميل".

إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي كان نعمة على جهات أصبح نقمة على جهات أخرى، فهذه قرية "أولاد اعرامة" تعتبر مثالا على ذلك رغم الجهود التي بذلت في هذا المجال وانتقال وفد من المجلس الولائي إلى عين المكان للوقوف على حجم المعاناة اليومية لهذه المنطقة، لذا أطلب من السيد وزير الموارد المائية الإسراع في حل هذا المشكل حتى لا تزداد الأوضاع تعفنا، كما أشير في هذا الصدد إلى الأوضاع الاجتماعية التي تعيشها شريحة واسعة من سكان بلدية "بن يحي عبد الرحمن" بدائرة تاجنانت، حيث يتمثل المشهد اليومي هناك في البحث على مسافة 4 كلم، عن قطرة ماء، بواسطة الحمير.

قطاع الطاقة والمناجم: إن برنامج الإنارة الريفية والحصة المعطاة لولاية ميلة سنويا لاتفي بالغرض المطلوب، لأن

الأخيرتين أو الثلاث أو الأربع سنوات، حتى لا يجحد الواحد منا حق من سبقه، فمنذ الحكومة التي ترأسها السيد أحمد أو يحي إلى حكومتكم، بدأت العمليات تأتي بثمارها في الإصلاح الاقتصادي، لكن أستسمحك، الأخ الوزير، يجب ألا يكون هذا النجاح على حساب المواطن الجزائري، خاصة وأن مبلغ 17 مليار دولار مثلما قرأتها أمس رقم هائل، علما أن المواطن الجزائري لا يعرف معنى احتياطي الصرف المقدر بمبلغ 17 مليار دولار وهو يعيش مشاكل عديدة، نعم لا يعرف. صحيح أننا نستطيع أن نتفهم الأمر على مستوانا، لكنه مطلوب من الحكومة أن توضح للرأي العام بطريقة متواضعة وبسيطة

بالنسبة إلى قطاع الجماعات المحلية، أقول وأتحمل المسؤولية، إن الجماعات المحلية لم تتمكن لحد الآن من التحكم في المخططات البلدية للتنمية، حيث أن هذه المخططات وفق الصيغة التي اعتمدت سابقا وحاليا لا تتماشى مع التنمية المحلية، هذا واقع، والآن نتساءل عما إذا كان العمود الفقري للتنمية الوطنية تتهرب منه الحكومة وتتهرب منه جميعا، ونتركه يتخبط في مشاكل، فمن يكون المستفيد: المواطن، الدولة، الحكم، المنتخبون؟ يبدو لي أن الأخ مدلسي غني عن معرفة هذه الأمور، كما أعتقد أن، الأخ الوزير المنتدب للجماعات المحلية قد ساير حياة الجماعات المحلية أكثر من غيره.

فيما يتعلق بقطاع المجاهدين، أشكر السيد الوزير، ولكني شخصا، وإلى أن أدفن في القبر، إن شاء الله، سوف أبقى أرفض قضية المجاهدين المزورين رفضا قاطعا، ذلك أنني لم أنخرط في جيش التحرير الوطني وسني آنذاك 13 عاما ليأتي مجاهدون مزورون يجلسون معي في نفس المائدة، هذا ليس صحيحا، وأرفضه، ومن حقي أن أرفضه، وأعرف أخي الوزير، أنك قد بذلت جهودا وأنت مستمر في بذلها وعلينا أن نشجعك على مواصلة هذا الجهد، أما أنا، وحتى أقبر إن شاء الله فسأندد بهذا الأمر، حيثما وجدته هذا هو رأيي في هذا الموضوع.

الأخ الرئيس، أقدم في البداية تشكراتي الخالصة للجنة وطاقمها وأعضائها على المجهودات المبذولة وعلى التحضير الجيد لتقريرها وكذا للذين أعدوا مشروع هذا القانون.

الأخ الرئيس، الأخ وزير المالية، بصراحة لقد تفاءلنا جميعا ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث التف كل الجزائريين حول هذا البرنامج، خاصة أنه جاء بعد تصور وتفكير جيد مدة سنتين للسيد رئيس الجمهورية، وفي ظل طاقم حكومي يبشر بالخير، لكننا على أرض الميدان، بصراحة، لم نر لحد الآن إلا بعض العمليات المتواضعة البسيطة والعادية التي تكمن في برامج التنمية المحلية.

الأخ الوزير، إننا في سفينة واحدة (مجلس، حكومة، شعب)، أي أن الناس كلهم في سفينة واحدة، لكن مع الأسف الشديد ألاحظ أننا لحد الآن، وكوني نائبا في ظل التعددية مدة أربع سنوات ونحن في السنة الخامسة على أبواب نهاية العهدة، لم أتمكن من معرفة البرنامج السنوي للتنمية الوطنية، نعم لم أتمكن بصراحة، فإذا أردنا التطرق إلى الأرقام فهي أرقام إجمالية وإذا كانت عمليات خاصة محددة فإنها من صلاحيات المجلس، نعم من صلاحيات المجلس الذي هو سيد هذا الأمر، وللعلم فإنني أوجه ندائي للمرة الرابعة إلى الحكومة، بأن توضح لنا قواعد اللعبة، خاصة بين هيئات الدولة، فمثلا أنا نائب عن ولاية بسكرة ولدي تمثيل وطني، لست قادرا على أن أتكلم مع الناخبين ومع الجزائريين وأقول لهم، انتظروا، بالنسبة إلى هذه الولاية أو بالنسبة إلى التنمية المحلية أو بالنسبة إلى تنمية الإقليم، العملية كذا، فإذا لم تكن بيننا مثلا سهولة في تبادل المعلومات ولو بواسطة رئاسة المجلس، نعم ولو بواسطة رئاسة المجلس، إذن فمن حق النواب الاطلاع على المعلومات الخاصة بولايتهم، بل على الأقل أن يتم هذا التعامل الصريح بين المواطن والمنتخبين والحكومة.

فيما يخص التوازنات الكبرى، الحمد لله، ففي السنتين

يجب أن تعالج بجدية، لأن الأهداف المسطرة في المشروع متواضعة، وأظن أن إنشاء 25 ألف منصب شغل في السنة لا يتجاوب مع العجز الحالي ومع الآفاق المستقبلية، كما أن رقم 300 ألف طلب جديد للعمل سنويا هو رقم قديم وليس لدينا رقم جديد، وعليه، فإذا كانت الدولة عاجزة عن معالجة مشكل الشغل، حيث نلاحظ أنها تخلت عن بعض الجوانب التي اعتبرها، شخصا، من واجباتها، إضافة إلى تخليها عن إعطاء الأمل في إنشاء وظائف للجزائريين وللشباب الجزائري، بحجة المردود الاقتصادي واقتصاد السوق إلى آخره، فأظن أن المشاكل التي عاشتها البلاد كافية وأكثر، خاصة وأنها مشاكل مصدرها عنصر الشباب المدغدغ من قبل أناس لاصلة لهم بالجزائر، وقد أوصلونا إلى ما نحن عليه، ونحن الآن نراجع أنفسنا، لذا، أرى الأخ الوزير، أن قضية الشغل أساسية وتعتبر من القضايا المطروحة بحدّة في الوقت الراهن.

أما بالنسبة إلى قضية التمور، فأشكر الزميل الذي تطرق إلى هذه القضية، وبودي الأخ الوزير، أن تستمع لي بمناسبة تناول هذا الموضوع، حيث مرت ثلاث سنوات متتالية على منتجي التمور الذين يعيشون مشاكل ونقصا في مداخيلهم، خاصة وأنت تعرف، الأخ الوزير الشبكة المتصلة، ابتداء من المنتج إلى الفلاح إلى العامل إلى التاجر إلى الوسيط إلى آخره، لكن أطلب منك في هذه السنة أن تسعى مع مصالحك من أجل تدقيق الأرقام المتعلقة بالكارثة التي أصابت منتجي التمور في وادي ريع خاصة، وبدرجة أقل في ولاية بسكرة، إذ حسب علمي، الأخ الوزير، أنكم تدعمون عملية التصدير، وبالتالي، كيف يكون دعم الإنتاج في حالة حدوث كارثة؟ أين يلجأ الفلاح بعدها؟ الأكيد، أنه سيلجأ حتما إلى حكومته ودولته لكي تجد له حلا ينهي به العام، على الأقل.

الرئيس: شكرا للسيد مصطفى مزوزي، وأحيل الكلمة إلى السيد البشير بوصبيح صالح.

فيما يخص قطاع تهيئة الإقليم والبيئة أرى الأخ الوزير، أن هدفك سام، لكن يتطلب منك حسب رأيي الخاص مراجعة كيفية التنمية والتطوير الوطني، خاصة وأن النزوح الريفي بعد الأحداث التي عرفت الجزائر، قد أخذ أبعادا كبيرة، صحيح لقد بدأ الناس في الاستقرار، لكن إذا لم نجد حوافز للتنمية المحلية وتنمية إقليمية، أعتقد أننا لن نذهب بعيدا، كما يوجد اختناق في المدن، حيث أن المدن الصغيرة التي كانت ذات كثافة سكانية محدودة أصبحت مدنا كبرى.

أما قطاع الصحة، فأشكر، الأخ وزير الصحة، على المجهودات التي تبذلها، وإننا نعرف أنك رجل جدي، لكن أتساءل عن المؤثرين الذين لا يستطيعون دفع تكاليف العلاج عندما يعالجون في القطاع الخاص، فنحن الذين بإمكاننا دفع هذه التكاليف وأحيانا نعجز عن دفعها، لذا بيدولي أن الوقت ملائم الآن للتحكم في هذه الأمور، إذا فعلى الأقل أن يتم اشتراط دفتر أعباء مشترك بين مراقبي الصحة العمومية والقطاع الخاص، خاصة وأن الأمور قد تطورت نحو الأحسن حاليا لكن بيدولي أن قضية الأسعار المرتفعة تساعد طبقة معينة تستطيع أن تعالج في هذا القطاع، وأنت أدري بهذا الموضوع، لذا أرجو، الأخ الوزير، أن تعمل شيئا لصالح الطبقات الشعبية المتوسطة، وأن تسهر على القطاع العام الذي بدأ يتطور نسبيا.

أما بشأن التغطية الاجتماعية، السيد وزير المالية، فأرى أن السياسة الاجتماعية في الجزائر هي سياسة ظرفية لاتحل المشكل، وبالتالي فإذا كانت هناك أهداف اجتماعية لسياسة اجتماعية من شأنها أن تحدث توازنا بين شرائح المجتمع، حيث لا يصبح الفقير بعدها غاضبا أو حاقدًا على الغني، ولا تصبح الطبقة المتوسطة حاقدة على مسيرتها، فيبدو لي أن الوقت ملائم الآن لانتهاج سياسة تضمن تغطية اجتماعية لكل الجزائريين المحتاجين إلى ذلك .

أما بخصوص قطاع العمل فإن سياسة الشغل، بصراحة،

السيد البشير بوصبيح صالح: شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء والإطارات المرافقة لهم،

الإخوة والأخوات النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2002، في ظروف ميزتها أحداث دولية، أثرت وستؤثر لامحالة على الخريطة السياسية وعلى الاقتصاد العالمي، ومن ثمة سيكون لها تأثير على سعر الدولار وعلى أسعار البترول أكثر من ذي قبل، الأمر الذي يؤثر بالضرورة على التوقعات التي أعد على أساسها مشروع قانون المالية، هذا بالنسبة إلى السعر المرجعي للبترول والذي بنيت عليه إيرادات الميزانية بنسبة 65٪ وستأثر لامحالة سعر الصرف الذي حدد بقيمة 78 ديناراً جزائرياً للدولار الواحد، الأمر الذي يزيد في هشاشة اقتصادنا الوطني الذي بقي مرهوناً، مع الأسف، بتغيرات وعوامل خارجية.

السيد الرئيس، إن نسبة 11,95٪ من الناتج الداخلي الخام لنفقات التجهيز، هي نسبة هامة من شأنها رفع وتيرة التنمية، خاصة في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، ومن شأنها امتصاص نسبة هامة من البطالة، ولكن الذي نؤكد هنا هو حسن تسيير هذه الأموال، لأن سوء تسييرها يعتبر مشكلاً أساسياً في مختلف المشاريع، ولن يتأتى القضاء عليه إلا من خلال ترشيدها ومكافحة جادة لتسربها، وقد بات من الضروري مراجعة قانون الصفقات العمومية بسرعة، واتخاذ إجراءات صارمة ضد كل العابثين والمتلاعبين بهذه الأموال، لأن تسربات مالية كبيرة وكثيرة تحدث في كل مشروع، فمتى نوقف هذا النزيف؟ ومتى نحافظ على هذه الأموال؟!

وبالنسبة إلى صندوق تنمية مناطق الجنوب، نبارك الإجراء الذي يرفع حصة الصندوق من الجباية البترولية إلى نسبة 02٪ وكذا توظيف أموال هذا الصندوق في برامج ومشاريع واضحة، لكن ما نخشاه هو أن يعتمد في

الكثير من المشاريع الإنمائية في الجنوب على هذا الصندوق، وبالتالي تحرم هذه المناطق من حصصها في الميزانية العادية ومن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، ونذكر بأن القصد من إنشاء هذا الصندوق هو دعم المناطق الجنوبية، نظراً إلى خصوصيتها الجغرافية وحرمانها وتخلفها بهدف تطوير هذه المناطق وإزالة الفوارق الجهوية بينها وبين غيرها من مناطق القطر.

كما أن لمناطق الجنوب بعداً استراتيجياً لكون معظمها مناطق حدودية، الأمر الذي يحتم علينا في إطار التهيئة الانتباه إلى هذا البعد ووضع برامج خاصة لهذه المناطق الحدودية من أجل تنميتها وإعمارها وتطويرها.

أما عن الإجراءات الجبائية، فإننا نشتم معظم الإجراءات التي جاء بها هذا المشروع، خاصة منها التي تهدف إلى عصرنة الإدارة الجبائية وتبسيط الإجراءات الجبائية، ثم تخفيف بعض الأتاوى والرسوم، خاصة فيما يتعلق بنقل الأملاك والعقارات، وإننا نشجع هذا التوجه الذي يحتاج إلى المزيد من الإجراءات التيسيرية والتحفيزية لتيسير عملية المبادلات العقارية، سواء على مستوى التمليك أو الكراء، خاصة العقارات ذات الطابع السكني، لأننا بهذا نساهم في حل المشكل المعقد للعقار، ونخفف من حدة أزمة السكن، كما أن مثل هذه الإجراءات التسهيلية تساهم في الحد من التهرب الجبائي.

وبالنسبة إلى القطاعات أتطرق إلى القطاعات الآتية:

أولاً، قطاع الموارد المائية، كلنا نعرف أن ماء الشرب حق وأولوية الأولويات لكل مواطن، لكن بقيت العناية به ضعيفة، وشبكة المياه الصالحة للشرب تعاني تآكلاً أو قدماً أو رداءة وضعفاً أو سوءاً في الصيانة والتسيير، الأمر الذي ترتب عليه تسرب أكثر من 40٪، كما ترتب عليه عدم تزود الأحياء والتجمعات السكانية بالماء إلا قليلاً.

وفي ولاية الوادي، السيد الرئيس، هناك أحياء تعاني نقصاً شديداً في مياه الشرب إلى جانب عدم صلاحيتها

النخلة وحاسي خليفة والرقيبة، حيث قدم هؤلاء المضربون مطالب مشروعة، وهي تعتبر مؤشرا واضحا عن نقص المؤسسات التربوية في الولاية وأن المواطن غير راض عن وضع التربية عندنا.

ومن المشكلات الحقيقية الأخرى التي يعانيها التلاميذ أذكر صعوبة النقل المدرسي، بل انعدامه في بعض المداشر والقرى، خاصة المناطق النائية، مثل الدوائر الحدودية ومنها دائرة حاسي خليفة وأميه ونسة والرقيبة وجامعة والمغير وبلدية سيدي عمران، كل هذه الدوائر والبلديات تحتاج إلى دعم من وزارة التضامن في إطار النقل المدرسي.

ثالثا، قطاع التضامن الوطني والعمل والضمان

الاجتماعي، لقد فرح الكثير من الفقراء والمعوزين وذوي الدخل الضعيف بالمساعدات المالية التي تلقوها بداية الدخول المدرسي، لكن ضعف الأجور وغلاء المعيشة وضروريات العلاج والدواء تجعل قدرات أغلب المواطنين في التسديد والشراء ضعيفة، مما يجعل دائرة الفقر تتسع، ومما يحتم على الدولة انتهاج سياسة إجتماعية مستقرة وفعالة بعيدة عن التسكين والترقيع والنقاش، من شأنها إذابة الفوارق الاجتماعية، وإحداث توازنات في المجتمع.

إن العلاج والدواء حق لكل مواطن، لكن الفحوصات المتخصصة والتحليل الطبية والعمليات الجراحية داخل المستشفيات رغم رداءتها ونقصها في العديد منها، باتت صعبة المنال، لا يستفيد منها في الغالب إلا أصحاب النفوذ والوجهاء، فإذا أضفنا إليها ارتفاع سعر الدواء واتساع قائمة الأدوية المستثناة من تعويضات الضمان الاجتماعي التي فاقت 120 دواء إلى جانب ضعف ومشاكل التعويض في حد ذاته، كل هذا يزيد في معاناة المواطن مما يحتم الإسراع في انتهاج سياسة استشفائية فعالة، ومراجعة نظام التعويضات وتحسينه، حيث حين كثير من التسعيرات إلا التعويضات في إطار الضمان

للشرب، وهو ما حتم على أغلب المواطنين شراء المياه الصالحة للشرب من بئر العاطر الذي يبعد عنا بمسافة تزيد على 250 كلم، ومن المنفعة التي تبعد عنا بمسافة تقارب 600 كلم ويتم نقله بواسطة الصهاريج والشاحنات حتى توسعت عندنا تجارة الماء توسعا كبيرا، حيث أصبح معظم مالكي الشاحنات بائعي ماء، مع العلم أن الكثير من أحياء بعض البلديات عطشى والماء يفيض من تحتها بسبب كارثة صعوده! فيصدق علينا قول الشاعر:

كالعير في الببدا يقتلها الظمأ... والماء فوق ظهورها محمول.

لكن نحن نقول، والماء تحت بطونها يفيض، لذا أدعو السيد وزير الموارد المائية إلى القيام بزيارة ميدانية إلى الولاية للاطلاع على معاناتنا في العديد من الأحياء هناك، خاصة على مستوى كل من بلديتي "الواد" و"البياضة" بسبب النقص الفادح في مياه الشرب وجراء صعود المياه، حيث بقي المواطن هناك ينتظر نهاية الدراسة التي أوكلت إلى مكتب دراسات متخصص، وينتظر مشاريع فعلية لشبكة صرف المياه القدرة خاصة والحد من صعودها.

ثانيا، قطاع التربية والتعليم، إن مؤسساتنا التربوية

مازالت تعاني نقصا كبيرا في العديد من المرافق والتجهيزات، وستبقى المدرسة الجزائرية كما هي، مادامت عملية صيانتها والعناية بها موكلة إلى البلديات، حيث أن هذه الأخيرة عجزت أحيانا حتى عن تسديد رواتب عمالها، وعجزت أيضا حتى عن رفع القمامة من أحيائها وشوارعها، لذا أطلب أن تتكفل وزارة التربية بمؤسساتها، وأن يرفع هذا العبء عن هذه البلديات لتهتم بواجبات أخرى، مثل النظافة والإنارة والبيئة والتنمية إلى آخره.

ومن مشاكل التربية عندنا أيضا، مشكلة الاكتظاظ، حيث وصل عدد التلاميذ في القسم الواحد إلى أكثر من خمسين تلميذا، والدليل على ذلك الإضرابات التي وقعت عندنا في بداية الموسم الدراسي في كل من بلديات

الاقتصادي، وما رصد له من أموال هائلة قصد التخفيف من معاناة المواطن اليومية، غير أن الواقع المعاش والمتسم باتساع رقعة الفقر وزيادة حجم البطالة والتهميش، لاسيما في أوساط الشباب، نال من معنويات الفرد الجزائري، ودفع به إلى الاستسلام لليأس. وما غليان الجبهة الاجتماعية والهزات التي تلتها في العديد من المدن الجزائرية إلا دق لناقوس الخطر وتعبير عن أوضاع المواطن المزرية التي بلغت درجة لاتطاق، فالمواطن البسيط الذي لا يفقه شيئا في الاقتصاد الكلي ولا الجزئي، لاتهمة درجة النمو المحددة في قانون المالية إذا لم تترجم في آخر السنة بزيادة في أجرته وتحسن في ظروف معيشته، كما لايهمه التحكم في نسبة التضخم إذا زادت أسعار مادة واحدة لها صلة بحياته اليومية.

فالمعادلة عند ذات المواطن بسيطة جدا: كلما زادت مداخيل الدولة كلما زادت مسؤوليتها في التكفل بانشغالاته وتحسين وضعيته الاجتماعية وليس العكس.

فيما يتعلق بالتضامن بصفة عامة، مما لاشك فيه أن بوادر النمو التي يحملها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في المديين القصير والمتوسط تبعث على التفاؤل بقرب الانفراج، غير أن ذلك متوقف على:

- 1 - مراعاة الأولويات والاختيارات السليمة.
- 2 - توظيف الأموال الضخمة التي رصدت له أحسن توظيف.
- 3 - توزيع هذه الأموال بصفة عادلة وفق جدول عمليات شفاف يخضع لمنطق التوازن بين الجهات وتقليص الفوارق بينها.

وبما أن هدف هذا البرنامج هو التنمية المستدامة، فالتنمية المنشودة ليست تراكما لتصورات وخطط ظرفية متتالية وإنما عملية منسجمة ودائمة تخضع لنظرة واسعة وشاملة، تنطلق من الحقائق المحلية.

إن التنمية المستدامة في نظرنا تبدأ بفتح مجال التنمية على مستوى البلديات وفق مخططات محكمة، ولن يتأتى

الاجتماعي لم تحين فلماذا لم تحين إلى حد الآن؟ وهذا لكي تتماشى وحقيقة الأسعار.

رابعا، قطاعا المالية والتجارة، إن أهم العراقيل التي تواجه المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين في بلادنا، رداءة وبطء العمليات البنكية والمصرفية التي بات من الضروري تطويرها وعصرنتها، أما أن الأوان أن تراجع منظومتنا المصرفية، حتى تسير التطور التكنولوجي وتستجيب لمتطلبات اقتصاد السوق والتحويلات الاقتصادية الجارية في البلاد؟ فعلى المستوى المحلي كلنا نعلم أن منطقة الوادي تتميز بكثرة التجار وهي بوابة الجنوب الشرقي في الميدان التجاري، فتسهيلا لهؤلاء المتعاملين بما فيهم الأجانب أصحاب الشركات البترولية الأجنبية، نطلب من الوزارة المعنية ترقية نقطة العبور ذات الطلب العالي إلى نقطة عبور للسلع، وألا تبقى نقطة عبور الأشخاص فقط خاصة أن كل المرافق والشروط متوفرة لذلك.

أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

الرئيس: شكرا للسيد البشير بوصبيح صالح، وأحيل الكلمة إلى السيد لمين مناصرية.

السيد لمين مناصرية: شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء ومرافقيهم،

زميلاتي زملائي النواب،

السادة الحضور.

فيما يخص الملاحظات العامة، يمكننا القول، إن مشروع قانون المالية لسنة 2002 الذي نحن بصدد دراسته وعلى غرار الذي سبقه لسنة 2001، جاء في ظروف مريحة للغاية، تبعث على الأمل بالنظر إلى المؤشرات التي تدخل في تركيبته، زد على ذلك كونه تزامن مع الإعداد لتنفيذ الشطر الثاني من برنامج دعم الإنعاش

مع العلم أن دراسات إمكانية تحقيق هذه المشاريع قد تمت.

- 3- إنجاز دراسات (APD) لثلاثة سدود صغيرة وهي:
- منعة 12 مليون م3.
 - بربش 13 مليون م3.
 - أولاد سي سليمان 35 مليون م3.
 - الجزائر 3 ملايين م3.

4 - وأخيرا، الإسراع في إنجاز قنوات التوصيل من سد بني هارون إلى سد كدية لمدور والذي علاوة على تمولينه بالمياه الصالحة للشرب لدائرة أريس وبريكة وباتنة سيساهم في سقي حوالي 1500 هكتار الموجودة في محيط شجرة وأولاد فاضل.

- فيما يخص التهيئة العمرانية وإعادة التأهيل الحضري للأحياء، ونظرا إلى استفحال ظاهرة النزوح الريفي (نسبة 78٪ من سكان ولاية باتنة يقطنون المدن) هذه الظاهرة تسببت في تكاثر الأحياء الهامشية التي تفتقر إلى أبسط مستلزمات الحياة العادية ومنها انتشار الأوبئة والآفات الاجتماعية، وقد أعطت الزيارة الأخيرة التي قام بها السيد وزير التهيئة العمرانية والبيئة، إلى ما يسمى بدوار العطش أو دوار الغربية، صورة واضحة على ما يعانيه سكان ولاية باتنة، حيث ما يقارب 188 حيا يقطن فيه 366000 ساكن، ونسجل في هذه الأحياء نقصا فادحا في قنوات المياه الصالحة للشرب، وقنوات صرف المياه، وتهيئة الطرقات، والإنارة العمومية إلى غير ذلك.

وعليه، نلتزم الإسراع بالتكفل بهذه الأحياء ببرنامج خاص وسريع، لكونها أحياء حساسة جدا تفاديا للاضطرابات الاجتماعية التي قد تنشأ عنها.

بالنسبة إلى التربية الوطنية، نسجل نقصا في الهياكل التربوية يقدر بحوالي خمس ثانويات، خاصة بأحياء "كشيدة" و"بارك فراجة" الشعبين، بمدينة باتنة، كذلك الأمر بوادي الماء كونها مدينة معزولة، ثم تيمشاد

ذلك إلا بتوفير وتدعيم إمكانيات البلديات في تسيير شؤونها، فالإدارة المحلية يجب أن تسيير كقطب اقتصادي واجتماعي، وفق تأطير مكثف مع المقتضيات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة من خلال المراجعة الجذرية لميكانزمات التنظيم والتسيير المحلي، وبالموازاة مع ذلك، ونظرا إلى مدى أهمية البعد الاجتماعي التضامني لأية سياسة تنموية، يجب أن تستعيد البلديات مهامها المركزية، في المجال الاجتماعي كمجموعات جوارية تهيكل المصالح الاجتماعية، مع الإلحاح على تمكينها من الوسائل والإجراءات الكفيلة بضمان مساعدات للفئات المحرومة في ميادين الصحة والسكن والرياضة والشغل إلى غير ذلك.

فعلى العموم، سر نجاح هذا البرنامج متوقف على الدقة في اختيار الأهداف، والمتابعة الميدانية الجادة وتحديد المسؤولية، حتى لاتذهب هذه الأموال الخيالية مهبط الرياح.

سيدي الرئيس،

بالنسبة إلى الميزانية القطاعية، أستسمحكم لأعرض أهم المشاكل التي تعرفها دائرتي الانتخابية بأمانة، حيث تشهد ولاية باتنة التي تعتبر همزة وصل بين الشمال الشرقي والجنوب تخلفا كبيرا في مجال التنمية سواء بالمدن أو بالأرياف، ففي مجال الري يعتبر مشكل الماء في ولاية باتنة المشكل الرئيسي، بحيث نلاحظ نقصا فادحا في منشأة التخزين وكذا التوريد لهذه المادة سواء ما تعلق بالمياه الصالحة للشرب حيث نسجل نقصا يقارب نسبة 25٪ أو مياه السقي بنسبة 3٪ فقط من الأراضي الفلاحية المسقية، وعليه يجب التكفل بما يأتي:

1 - سد الاحتياجات التي تقدر بـ 6000 متر طولي فيما يخص حفر آبار المياه الصالحة للشرب و3500 متر طولي بالنسبة إلى آبار السقي.

2 - الإسراع بإنجاز ثلاثة ماسك مائية وهي:

- عين ياقوت بسعة 205.000م3.
- سقانة بسعة 1,380.000م3.
- عين التوتة بسعة 330.000م3.

سعر برميل البترول، رغم أن سعر برميل البترول لم ينخفض أبدا بل عكس ذلك؟ وعليه يبقى السؤال مطروحا.

من جهة أخرى تم تخفيض نسبة الرسوم على كل النوادي الخاصة "بالانترنت" من 17٪ إلى 07٪ رغم قلة مداخيلها، وعليه نقترح إلغاء الرسوم على هذه النشاطات قصد تشجيع الجزائريين على استعمال مثل هذه التقنيات الحديثة، ثم لماذا لانلغي تماما الرسوم الجبائية على نوادي الانترنت التي يقدم عليها أغلبية الشباب؟

نلاحظ أيضا أن المشروع بين أن القسيمة الخاصة بالسيارات تستعمل في تمويل الحرس البلدي، عوض أن تستعمل في فك العزلة على بعض المناطق النائية من الوطن.

فيما يخص ميزانيات القطاعات، نلاحظ أن الميزانيات المخصصة لبعض القطاعات لم تحل بتاتا المشاكل المطروحة يوميا ومثال ذلك:

1 - قطاع التهيئة العمرانية والبيئة، حيث نلاحظ أن مفرغة واد السمار بالجزائر العاصمة مازالت تعرض الأطفال الأبرياء في المناطق المجاورة لها لعدة أمراض تنفسية وجلدية، حيث لم تكف معضلة واد السمار حتى هيأت السلطات المختصة منطقة أولاد فايت لتضيف كارثة أخرى بمنطقة أخرى!.

2 - نفس الشيء عن قطاع الموارد المائية، حيث مايزال السكان يعانون نقصا فادحا في المياه، ولانتعجب إذا رأينا أطفالنا الأبرياء في الطرقات يجرون أعدادا هائلة من دلاء المياه، وعليه لانتقد أن الأمور ستتحسن، بل بالعكس سوف تسوء فإلى متى ستدوم هذه الوضعية؟

3 - فيما يخص ميزانية قطاع التضامن الوطني، نلاحظ أن ميزانية سنة 2001 لم تصرف كلها على الأقل حتى نهاية هذه السنة، لذلك يحق لنا أن نتساءل لماذا لم تصرف هذه الأموال؟ خاصة لكي تضع حدا للوضعية

وايشمول كون تلامذة هاتين البلديتين يقطعون مسافات طويلة للالتحاق بمدارسهم، مع العلم أن الدراسات التنفيذية لهذه الثانويات جاهزة وتنتظر الإنجاز.

فيما يخص حماية البيئة، تنص المادة 54 التي تعدل وتتم المادة 117 من القانون رقم 99-11 المتضمن قانون المالية لسنة 2000 "على ما يأتي: "يؤسس رسم على النشاطات الملوثة...." وبناء على هذه المادة واستنادا للمرسوم التنفيذي رقم 98-33 المؤرخ في 3 نوفمبر 1998 والمتضمن المنشأة المصنفة، أصبح من المفارقات أن نجد مربى الماشية يدفعون رسما حسب عدد رؤوس الأغنام، بصفتهم منشأة مصنفة ملوثة للبيئة! وعليه هل الفضلات التي تفرزها ملوثة للبيئة؟! فالشيء المعروف هو أن فضلات المواشي تعتبر مخصبات طبيعية للبيئة.

كما لايفوتني في الأخير أن أشكر اللجنة على الجهود التي بذلتها. وشكرا والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا للسيد لمين مناصرة، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد العربي بوقرموح.

السيد محمد العربي بوقرموح: سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

سيداتي، سادتي،

السلام عليكم، أزيل فلاون.

يتضمن تدخلي ملاحظات تتعلق بالمداخيل والمصاريف وميزانيات القطاعات.

بالنسبة إلى محتوى مشروع قانون المالية لسنة 2002 نتساءل:

أي مبرر مقنع لاستعمال المداخيل في رصيد ضبط المداخيل المستحدثة مؤخرا ليكون ضد أي انخفاض في

الرئيس: شكرا للسيد محمد العربي بوقرموح، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الرحمن سهلي.

السيد عبد الرحمن سهلي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الرئيس، السادة الوزراء والإطارات المرافقة لهم، السيدات والسادة الحضور، زميلاتي، زملائي.

إن مناقشة هذا المشروع ما هو إلا امتداد للمناقشات التي شهدتها رحاب المجلس منذ أقل من أربعة أشهر، لأنه يعتمد على عدة مؤشرات تم تسجيلها في قانون المالية التكميلي، سواء بالنسبة إلى السعر المرجعي لبرميل النفط أم الانطلاق في الشطر الثاني من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أم مواصلة تخفيض بعض الرسوم وتحمل تكاليفها أم التكفل ببعض الأعباء الاجتماعية، أم غيرها من الإجراءات والعمليات المالية والجبائية بمختلف أنواعها، والتي تبين كلها مدى الجهود التي تبذلها خزينة الدولة، ففي نفقات التسيير نلاحظ أن القطاعات الوزارية كلها قد سجلت ارتفاعا محسوسا ميزانياتها، ماعدا قطاعين اثنين سواء في قانون المالية الأولي لسنة 2001 أو حتى في قانون المالية التكميلي الذي لم يجف حبر أرقامه بعد، هذا بالإضافة إلى ما تنفقه الدولة على قطاع التجهيز بمختلف برامج من أموال طائلة خفيفة على اللسان ثقيلة في الميزان، وعلى مختلف الصناديق أو الحسابات الخاصة التي لا يحصى عددها، وليس باستطاعة أحد أن يحصي ما للخزينة من فضل على المواطن وحتى على أمواله وأملكه.

لكن عدم ترشيد النفقات، وغياب العدالة في توزيع الثروة الوطنية وفي توزيع المشاريع بين الولايات، أو حتى بين بلديات الولاية الواحدة، وتفضيل الكماليات على الضروريات، التي لها علاقة مباشرة ووطيدة بحياة المواطن وباستقراره بمدينته أو بقرينته أو بدواره، كل هذا

المأسوية التي يعيشها سكان بعض بلديات ولايتي سطيف وبجاية الذين تعرضوا للكارثة المتمثلة في زلزال 10 نوفمبر 2000؛ فمنذ تاريخ هذا الزلزال لم تتغير الوضعية إلى يومنا هذا، وذلك ببلديات بني ورتيلان وبني شبانة وبني موحلي وبني معوش على سبيل المثال، لم تتجدد أي من الوعود التي قطعتها الحكومة على نفسها والمتعلقة بهذه الكارثة إلى يومنا هذا، خاصة في ميادين بناء السكنات أو تقديم مساعدات مادية تقلل من حجم الكارثة لمتضرري تلك المنطقة كلها، إضافة إلى أنها لا تتوفر حتى على مستشفيات أو ثانويات ولا حتى مناصب شغل مع نسبة بطالة قدرها 100٪.

على كل حال، لدي شريط فيديو استلمته من مواطن من بني ورتيلان وبإمكانني أن أقدمه إلى السيد الوزير المكلف بالتضامن الوطني، إذا أراد ذلك.

سيدي الرئيس، تلكم بعض الملاحظات التي أردت أن أقترحها بخصوص مشروع قانون المالية لسنة 2002.

وعلى هذا الأساس، وبدون شك، فإن تحسين وضعية المواطن الجزائري لم تتم بتاتا، بل عكس ذلك تماما، لأن المواطنين لا يزالون يتجرعون مرارة نتائج الخصخصة الوحشية ونهب الثروات الوطنية حيث وصل ثمن الكيلو من البطاطا إلى 60 دج، بينما صناديق الموز معروضة على حافة الطرقات بطريقة ملفتة للنظر.

ومما لا يدع أي شك، أن الجزائر تتخبط في أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة جدا، مما ولد انتفاضة شعبية سلمية عرفتها وتعرفها عدة ولايات من الوطن، وهذا دليل قاطع على ذلك.

وعليه، فالحل الوحيد هو بديل ديمقراطي حقيقي وهو مفتاح الحل لكل المشاكل التي تتخبط فيها الجزائر.

شكرا وإلى اللقاء.

إن أغلب سكان المناطق الريفية خاصة بلديات "البيضاء" و "الحاج المشري" و"تاجموت" و"تاجرونة" يجلبون مياه الشرب بقطع مسافات تتراوح بين 10 و 15 كلم أو من برك مياه الأمطار التي لا تتوفر على أدنى الشروط الصحية.

قطاع الثقافة والاتصال، متى يتم الانطلاق في إنجاز حظيرة الأطلس الصحراوي وتصنيف معالمها الأثرية التي تعود إلى عصور قديمة متهالكة بفعل الزمن؟ أثني على التفاتة الوزارة باقتراح تجديد تجهيزات بعض المحطات الإذاعية التي من بينها إذاعة السهوب بالأغواط لكن مقر هذه الإذاعة مازال يحتاج إلى ترميمات عاجلة وإضافة بعض المرافق الضرورية.

قطاع الشبيبة والرياضة، إن شباب دوائر بريدة والغيشة، ووادي مرة، وقلنتة سيدي سعد، ينادون، السيد وزير القطاع، بالالتفات إليهم لأنهم كأى شباب على المستوى الوطني، يحبون الرياضة ويمارسونها، ولا يجدون أي مرفق من أي نوع ببلدياتهم الثمانية، فلا تحرموهم من هذا الطلب الذي قد بنفس عنهم ضغوطات البطالة والتهميش والإقصاء الاجتماعي.

قطاع الصحة والسكان،

إن منطقة آفلو التي تضم 12 بلدية، لا يوجد بقطاعها الصحي الوحيد أي طبيب مختص، وإن سكانها يرفعون إلى معالي وزير الصحة نداء استغاثة ومساعدة مستعجلة بأربعة أطباء في الاختصاصات الآتية:
- طب الأطفال، أمراض النساء، الجراحة العامة، جراحة العظام، كما أن سكان ولاية الأغواط عموما مازالوا ينتظرون ترقية مستشفى المدينة إلى مستشفى جامعي يغطي مناطق الجنوب، خاصة وأن الولاية توجد بها جامعة وهيكل استقبال مناسبة لإقامة مثل هذه المستشفيات.

- قطاع التربية الوطنية:

إن الاكتظاظ الكبير الذي يشهده الطوران الثانوي والمتوسط بولاية الأغواط يندرج بالخطر ويتطلب التكفل

جعل سكان المناطق المحرومة يسمعون عن هذه الأموال التي ترصدها الدولة لهم ولغيرهم، لكنهم لا يلمسونها في واقعهم المعيش، فهم كرافع يديه إلى الماء ليبلغ فاه وما هو ببالغ، مما جعل الهوة تتسع بين الجهات، فمنها من فرضت عليها العزلة والتهميش والفقر المدقع والبطالة المتزايدة، ومنها من استفادت من الثروة الوطنية بسخاء إلى حد التخمّة، وتسجل لها المشاريع في كل صيف وفي كل خريف.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إن منطق "الحاضر أعطوه والغائب أنسوه والراقد غطوه" ومنطق "كل من يصرخ هو صاحب الحق المطلق" مازال هو المنطق السائد في إنفاق الأموال العمومية وفي توزيع المشاريع حتى أصبح يسودّ الأموال البيضاء التي تصرفها الخزينة، ويهز ثقة المواطن بمؤسسات دولته، إضافة إلى الانعكاسات السلبية على النسيج الاجتماعي وروح التضامن الوطني.

السيد الرئيس،

دون أن نتوسع في هذا المجال، الذي لا تخفى خطورته على أي مواطن يحب بلاده فوق الظنون، ولأن لجنة المالية والميزانية لم تدع لي أي انشغال وطني إلا أحصته بملاحظات وتوصيات المسجلة بشأن 35 قطاعا والتي أثني عليها.

أستسمحكم بطرح بعض الانشغالات الملحة ببلديات ولاية الأغواط وهي كثيرة، منها على سبيل المثال ما يأتي:

قطاع الموارد المائية، لقد بحثت في البرامج المسجلة بهذا القطاع عن سد خنث سيدي ابراهيم بمنطقة واد الطويل بشمال ولاية الأغواط فلم أجد له أثرا، فهل يوجد بين السدود العشرة الصغيرة سدود مسجلة ببرامج ممرضة؟ أم بين سدود الهضاب ما هو مسجل ببرامج غير ممرضة؟ ما هو مصير طلب تسجيل مشروع صرف مياه الأمطار التي تمر وتتجمع بمدينة آفلو لتتفادى كوارث الفيضانات التي تهدد المدينة في كل سنة؟

وفي الأخير، ونحن على أبواب الذكرى 47 لاندلاع ثورة أول نوفمبر التي تذكرونا بالأمل والعمل، لايسعني إلا أن أترحم على أرواح الذين ضحوا بكل ما يملكون لتحرير الجزائر، وأتكلم من هذا المنبر لأدعو السيد وزير المجاهدين، إلى التكفل بمقابر الشهداء بولاية الأغواط، وخاصة مقبرة آفلو التي تضم أكثر من 800 شهيد وهي في حالة متدهورة، والقيام بإحياء مآثر الثورة بهذه المنطقة المجاهدة، وشكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الرحمن سهلي، وأحيل الكلمة إلى السيد مختار عمراني.

السيد مختار عمراني: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه. السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السادة الوزراء ومرافقيهم، السيدات والسادة النواب، أسرة الصحافة، ضيوفنا الكرام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. أود في البداية أن أتقدم بتشكراتي إلى كل من وزارة المالية ولجنة المالية بالمجلس الشعبي الوطني على ما قدمته من تفان في العمل من أجل دراسة هذا المشروع الهام المتمثل في قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2002.

أثمن مسبقا ما جاء في بعض مواد فقرات هذا المشروع، بالخصوص تلك التي تضمنت الإجراءات الجبائية الرامية إلى عصنة الإدارة الجبائية، ومكافحة الغش والتهرب من دفع الضريبة، إضافة إلى تبسيط وتنسيق الإجراءات الجبائية، كما تضمن عدة إجراءات هامة ومنها بعض الميكانيزمات الضبطية التقنية التي قد تفيد في المستقبل القريب، إن شاء الله، كما تضمن هذا المشروع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الشطر الثاني منه.

العاجل عن طريق تسجيل ثانويتين كبيرتين بكل من الأغواط وآفلو وتسجيل ثلاث ثانويات بحجم متوسط ببلديات الغيشة وسيدي مخلوف وتاجرونة، التي توجد بها ملحقات ثانوية، تسجيل متوسطتين بمدينة آفلو، تسجيل مجمع مدرسي بمنطقة العبادلية ببلدية آفلو التي حرم أطفالها من الدراسة منذ سنوات.

قطاع الفلاحة،

نطلب تسوية وضعية العمال المسرحين من الديوان الجهوي للغابات البالغ عددهم أكثر من 1000 عامل ببلدية آفلو وحدها، والذين حرموا من تعويضات التسريح والأجور المتأخرة أربع سنوات عمل بالنسبة إلى البرنامج العادي 2002 الممرکز وغير الممرکز، فقد تصفحت أرقامه وعناوينه فلم أجد أثرا لولاية الأغواط سواء ما تعلق بفك العزلة أو الأراضي الفلاحية أو المسالك أوتهيئتها وإعادة تهيئة الري الفلاحي، فما أسباب عدم استفادة ولاية الأغواط من هذا البرنامج، أهى ولاية منسية أم ولاية مكتفية؟

إن تربية الأغنام لاتحظى بالاهتمام اللازم من الوزارة، نرجو مساعدة الموالين ومربي الأغنام كغيرهم في النشاطات الفلاحية الأخرى، وهذا بتعويض الموالين المربين الذين فقدوا أموالهم وأملاكهم بالمناطق الريفية خاصة وأن السيد الوزير قد وعد بالتكفل بضحايا الإرهاب في أكثر من مناسبة بهذا المجلس.

قطاع الداخلية والجماعات المحلية، متى يتم فتح ملحقة المدرسة الجهوية للحماية المدنية التي من المقرر فتحها بمدينة آفلو؟

متى يتم التقسيم الإداري الجديد الذي يعتبر عاملا مهما من عوامل التنمية الوطنية؟

قطاع الطاقة والمناجم، إن نسبة الإنارة بولاية الأغواط لاتتجاوز 70٪، وأكثر المتضررين من هذا التأخر والمناطق الريفية المحرومة، وبعض الأحياء المعزولة بالمدن.

تراب الولاية، أما عن الحالات الاستعجالية فإنها تنقل إلى مستشفى مصطفى باشا في الجزائر العاصمة الذي يبعد مسافة قدرها 1860 كلم عن مقر ولاية إليزي وبمسافة قدرها 2272 كلم عن جانت، كما يتم نقل المريض عن طريق الجو، علما أن هناك رحلتين أو ثلاث رحلات في الأسبوع، دون نسيان قلة التجهيزات الطبية، فلا توجد أية آلة لتصفية الدم بالولاية بأكملها، رغم أنها منطقة ذات مداخيل بترولية هامة تؤهلها لشراء هذا النوع من الآلات وغيرها، فهناك عائلات هجرت الولاية لتسكن بولايتي ورقلة وغرداية وبعض مواطني الولاية من توفي بمدينة بوسعادة لأن بها مستشفى يتوفر على هذا النوع من الآلات الخاصة بتصفية الدم.

أما قضية الرجال المكلفين بتسيير القطاع بالولاية، فيتجلى فشلهم في عدم جلب الأطباء وشراء التجهيزات حتى المتوفرة في الأسواق الوطنية، والتي لاحظنا أنها متوفرة بكمية كبيرة من خلال التجول في شوارع العاصمة.

ثانيا، قطاع الأشغال العمومية، يلاحظ أن قائمة المشاريع المقترحة لسنة 2002، لم تتضمن مشروع إنجاز مطار برج عمر إدريس والطريق الحدودي الرابط بين جانت وتينالكم، علما أن الدراسة الخاصة بهذه المشاريع انتهت سنة 1996.

ثالثا، قطاع الثقافة، يلاحظ كذلك ضمن قائمة العمليات المقترحة لسنة 2002 غياب عملية إنجاز مركز الأبحاث الثقافية بجانت، مع العلم أن كل المرافق المتعلقة بهذا المركز من سكنات وظيفية وجناح إداري، وتهيئة مدينة ومجار قد تم إنجازها بنسبة 100٪، ويرجع تسجيل هذا المشروع وبداية الأشغال إلى سنة 1993 وهو مشروع مركزي.

رابعا، قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، نطالب في

سيدي الرئيس،

مساهمة منا في النقاش والإثراء، لدي بعض التوصيات والملاحظات أود أن أביها تتخلص في الآتي:

1 - التوصيات:

أولا، يجب أن يتضمن مشروع قانون المالية، فلسفة حكيمة تجعله يساهم مساهمة فعالة في ترقية وتطبيق سياسة التوازن الجهوي عبر التوزيع العادل والشفاف للثروات الوطنية، لأنها ملك للجميع، وذلك كلما تعلق الأمر بالمبالغ المالية التي تخصص للمشاريع المركزية واللامركزية للولايات أي للقطاعات ولمخططات تنمية البلديات وللصندوق المشترك للجماعات المحلية... إلخ.

ثانيا، يجب تخصيص مبالغ مالية من أجل جلب الأطباء الاختصاصيين من الخارج بما أن الأطباء الجزائريين رفضوا قطعا العمل بولايات الجنوب، أو تخصيص منح مالية تشجيعية، وتوفير كل الوسائل المادية بموجب مرسوم تنفيذي خاص بهذه الفئة أي الأطباء.

ثالثا: ضرورة إعادة النظر في قانون الصفقات العمومية الحالي، بإدخال ميكانيزمات شفافة وصارمة تمنع التلاعبات واللف والدوران على حساب أموال الشعب.

رابعا، ضرورة مراعاة أوضاع المشاريع المهملة والدراسات المبالغ فيها، وتكرار تسجيل المشاريع في بعض القطاعات.

خامسا، فرض تقييمات دورية سداسية على كافة قطاعات النشاط للوقوف على مدى تنفيذ وإنجاز المشاريع المسجلة على عاتقهم، لاتخاذ الإجراءات الضرورية قبل فوات الأوان.

2 - الملاحظات أو المطالب المتعلقة بولاية إليزي:

أولا، قطاع الصحة العمومية،

نسجل الانعدام التام لطبيب اختصاصي واحد عبر كافة

يتراوح بين 8 و10 ملايين يؤجر شاحنة من شركة خاصة بالنقل من العاصمة إلى جانت أو إيليزي ولكنه لا يستطيع تقديم فاتورة تسمح له باسترجاع المبالغ المالية التي دفعها؟ هذا غير معقول!

وفي الحقيقة توجد بيروقراطية على مستوى مصالح وزارة التجارة في بعض الولايات حيث لم يقبلوا حتى التأشير على الفاتورة أو محاضر المعاينة، فعند قدوم الشاحنة فإنهم يعاينونها ولكن لا يؤشرون على الفواتير، وفي بعض الأحيان يبقى التاجر يتردد بين البلدية ومديرية المنافسة ولدينا شكاوى بخصوص هذا الأمر، فأناس يطالبون بأموالهم التي لم يتقاضوها، ولهذا نطالب بالتحقيق الصارم في هذه القضية، فنحن على أبواب شهر رمضان ونتساءل: كيف يتم نقل المواد الواسعة الاستهلاك إلى هذه المناطق إذا لم يتم تسديد مبالغ هذه الفواتير في غياب هذا الصندوق؟

وأخيرا، قطاع الطاقة والمناجم، أسجل البطء في إنجاز محطة توليد الكهرباء في دائرة جانت والتي تم إنجازها بالوجه الكامل منذ سنة 1999، و إلى يومنا هذا لم تشتتر الشركة المعنية المولد...

الرئيس: شكرا للسيد مختار عمراني، وأحيل الكلمة إلى السيد حسين نية.

السيد حسين نية: سيدي الرئيس،
السادة الوزراء ومرافقيهم،
السيدات والسادة النواب،
السيدات والسادة الإعلاميين.

السلام عليكم،
سيدي الرئيس،
ها نحن نناقش لآخر مرة في هذه العهدة التشريعية، مشروع قانون المالية الذي قدمته الحكومة في ظروف خاصة وطنيا ودوليا.

إطار البرنامج العادي المركزي، تسجيل عملية إنجاز مرافق بيداغوجية جديدة وإنشاء جامعة بولايتي ورقلة وإيليزي، كما هو الشأن في بقية الولايات وذلك للتخفيف من معاناة طلبة مدينة إيليزي وخاصة بنات وأبناء ذوي الدخل الضعيف.

خامسا، قطاع الشباب والرياضة، يرجى الإسراع في إتمام المشاريع التي توقفت بها الأشغال والمتعلقة بمركبات رياضية وقاعات متعددة الرياضات عبر دوائر الولاية.

سادسا، قطاع الموارد المائية، نفس الشيء، لم تتضمن قائمة المشاريع المقترحة لسنة 2002 المشاريع التي لم يتم إتمام إنجازها والتي انطلقت الأشغال بها منذ سنتي 1992 و1996، مع تأكيد حماية المدن من السيول والمجاري، إضافة إلى إنجاز مشاريع شبكات السقي الفلاحي.

سابعا، قطاع النقل،

نطالب بتجديد الأسطول الجوي، وهذا بمساعدة الشركة الوطنية للخطوط الجوية الجزائرية ودعمها ماديا، لأن قضية هذه الشركة قضية مصيرية لولايات الجنوب.

ثامنا، قطاع العمل والضمان الاجتماعي،

لقد خصص مبلغ مالي معتبر لفائدة هذا القطاع من أجل إنجاز عمليتين هامتين هما: التحقيقان المتعلقان بالتشغيل والأجور في القطاع الاقتصادي، فأملنا هو أن يضع السيد الوزير حدا "لماقيا" وسماسرة المتاجرة بالعباد، وقد بلغ الأمر حد كراء العباد هنا! أظن أننا لسنا بعيدين عن النظام الإقطاعي.

تاسعا، قطاع التجارة، يلاحظ غياب صندوق تعويضات تكاليف النقل لبعض المواد الواسعة الاستهلاك بولايات الجنوب بحجة أن هناك مبالغ مالية لم تصرف ورفض الناقلين تقديم الفواتير، والله يا سيدي الرئيس، أنا لأفهم أظن أن هذا الأمر قد يحدث في بعض الولايات وليس كلها فكيف يدفع التاجر من جيبه مبلغا ماليا

زملائي من التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية تنقصه الدقة، والمعطيات المقدمة لا تسمح باستيعاب المشاريع المسجلة، فهناك عدة عناصر ينقصها التقويم ومنها على سبيل المثال:

- عدد مناصب الشغل المنتظر إنشاؤها ومستوى البطالة.

- العدد الكلي للسكنات المنتظر إنجازها سواء بتمويل عمومي أم بتمويل خاص.

- المساحات الزراعية التي يجب استصلاحها وكمية المياه الواجب توفرها.

- الإجراءات الملموسة والضرورية لتحسين التغطية الصحية.

إضافة إلى ذلك كان من الملائم أن تقدم لنا معلومات كافية عن معالجة الديون، وكذا حوصلة عن المفاوضات الجارية مع المنظمة العالمية للتجارة ومع الاتحاد الأوروبي.

سيدي الرئيس،

يتبين بكل وضوح في هذا المشروع أن توزيع المداخل غير عادل والنسبة العشرية للمواطنين الفقراء والأغنياء تقدر بفارق: 13، حيث أن إحدى النتائج الوخيمة لهذا الفارق، هي زوال الطبقة المتوسطة وتزايد ظاهرة الفقر التي تمس أكثر من 40٪ من السكان أي حوالي 13 مليون ساكن بينما تحتكر طبقة من المحظوظين والتي لا تتعدى نسبة 5٪ من السكان أكثر من نصف الثروات.

فالأحداث والحركات الاجتماعية التي عرفتها ولا زالت تعرفها بعض مناطق الوطن ما هي إلا نتيجة الضغوطات الاجتماعية المغذاة من برنامج نمو غير طموح.

سيدي الرئيس،

في الأخير، أضف صوتي إلى أصوات بعض الزملاء للمطالبة بمناقشة الحوصلة السنوية لتطبيق قانون المالية، شكرا على الإصغاء والسلام عليكم.

تشهد البلاد على المستوى الوطني حالة اختناق تقريبا في كل الميادين، والدليل على ذلك الغضب الذي عم ولايات الوطن، ولاسيما منطقة القبائل، زيادة على ما تعانيه من إرهاب شنيع طيلة عشر سنوات كاملة، فالمواطن يواجه أزمات عديدة منها أزمة السكن، وأزمة الشغل، وضعف القدرة الشرائية.

لقد فقد الأمل في السلطة العمومية لإيجاد حل لمشاكلهم، رغم كل الوعود المقدمة، لا سيما في هذه الأيام الأخيرة، حيث دخل بعضهم حملتهم الانتخابية قبل الآوان.

سيدي الرئيس،

في المجال الدولي، وبعد الضربات التي استهدفت الولايات المتحدة في يوم 11 سبتمبر، فإن الردود المحتملة وانعكاسها على كل الأسواق، ولاسيما سوق النفط، جعلتنا في حالة تردد اقتصادي، رغم التفاؤل الذي نلمسه في مشروع قانون المالية لسنة 2002، وهذا بتحديد سعر البرميل بمبلغ 22 دولارا أمريكيا.

سيدي الرئيس،

لم يظهر هذا المشروع كسابقه آفاقا واعدة، رغم أن أسعار النفط بقيت مرتفعة خلال سنتين وبالتالي فإن الإيرادات الناتجة عن ذلك كانت تسمح بانتظار تحسن في النمو وتكيف أفضل للهيكلة التنظيمية للبلاد مع متطلبات التنمية، وكذا توفير الشروط الملائمة للتحويل بواسطة إصلاحات هيكلية.

سيدي الرئيس،

توقعا لخطر الركود بسبب انخفاض أسعار النفط، كان من الأجدر الاستعمال الكلي للقدرة المالية لتوجيه البلاد نحو إصلاحات شجاعة ومتكاملة تمس في نفس الوقت قطاعات عديدة مثل التربية والتكوين والإدارة والعدالة والنظام المصرفي وكيفية التوزيع العادل للدخل الوطني.

سيدي الرئيس،

في الحقيقة هذا المشروع كسابقه، وكما أشار إليه

القاتلة والإجراءات المعقدة، والهروب من تحمل التبعات وتحمل المسؤولية كاملة، حيث أصبح كل واحد يقذف بالمسؤولية على غيره... فمن هو إذن المسؤول عن المنكر؟

- القانون قد ضعف سلطانه على النفوس والأوضاع، لكثرة ما أصابه من تحايل واستثناءات وتجاوزات.

- المكاسب الديمقراطية تراجعت بسبب الانعكاسات السلبية للشرعية المنقوصة على مستقبل ومصداقية مؤسسات الدولة الدستورية.

- الديمقراطية المفروضة لصالح الأقليات بسبب حق الامتياز أو التيقراطية العرقية هي المقياس!!.

- المنظومة التربوية العمود الفقري للمجتمع الجزائري لم تفلح اللجنة التي أرادت أن تحل محل المؤسسات الدستورية في إصلاحها وتطويرها بسبب الرفض العام من حماة الثوابت الوطنية وأسلاك التعليم والتربية والمتخرجين على أيديهم.

- شدة الغلاء، وكثرة المتعطلين لقلة الأعمال، وانخفاض مستوى المعيشة إلى حد لا يطاق بين الأغلبية العظمى من السكان، مع نضوب معين الرحمة من القلوب واستيلاء القسوة وروح الجبروت والظلم على النفوس، كل ذلك أخذ يتحول إلى حال من السخط تتمثل في كثرة الإضرابات، وتتجلى في كثير من المظاهر والعبارات...

- الأخلاق قد انتهت أمرها، أو كاد، وعصف بها الجهل والفقر والحاجة والفاقة وانتشرت الرذائل ومظاهر الانحراف الخلقي وأنواع الفساد الإداري والرشى وتجار الحاويات الذين لا يحاسبهم أحد وكأنهم هم الدولة.

- الأفكار مضطربة، والنفوس قلقة لا تكاد تستقر في شيء على حال.

وأخيرا، أصبح المواطن في قبضة "الحاجز المزيف"

السيد الرئيس: شكرا للسيد حسين نية، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد الحاج الطيب عزيز.

السيد الحاج الطيب عزيز: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

شكرا سيدي الرئيس،

السيد رئيس المجلس،

معالي الوزراء،

السيدات والسادة نواب الأمة،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إن مداخلتى المتعلقة بقانون المالية وميزانية القطاعات لسنة 2002 تركز على المحاور الآتية:

أولا، المرحلة التي عرض فيها مشروعا قانون المالية وميزانية القطاعات لسنة 2002 والتي تتسم بجملة من التحديات نفتتحها بقول الحق سبحانه وتعالى:

"ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس، ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون" صدق الله العظيم.

أما المشكلة الأولى في هذه التحديات فهي

ما وصلت إليه الأحوال في وطننا العزيز، جزائر الشهداء والأجيال الصاعدة، من فساد تغلغل في كل المرافق وشمل كل مظاهر الحياة ومنها:

- المطالب الأساسية للشعب لم تتحقق.

- روح الشعب المعنوية منهارة بسبب الإنهاك من جراء المأساة والفتنة اللتين ألماتنا ببلادنا، وبسبب الركود الذي فرضته الذهنيات الأحادية المتنفذة، والشقاق والخلاف اللذين يهيمنان على نفوس القادة والزعماء حكاما ومحكومين على السواء، وسكوت العلماء الذين أعطوا غطاء للفساد والمنكر والفواحش التي أصبحت بعض شوارعنا وبعض جامعاتنا وفنادقنا مرتعا لها.

- الجهاز الإداري أفسدته الأطماع الشخصية، وسوء التصرفات وسوء التسيير وضعف الأخلاق والمركزية

وإن ذلك يفرض على الدول العربية والإسلامية ضرورة التضامن والاتحاد ورفض الإرهاب بكل أشكاله، والظلم أيضا بكل أنواعه.

وإننا بقدر ما نستنكر الإرهاب الذي نعد أحد ضحاياه نستنكر سكوت الدول عن الإرهاب الذي أصاب الجزائر، ونستنكر عدم التمييز بين ضرورة كسر شوكة الإرهاب وحماية المواطنين العزل.

كما نستنكر بشدة التمييز في ضرب الذين وقفوا أو دعموا أو أعطوا الفرصة لتنامي الإرهاب وانتشاره، وإن الدول التي آوت الإرهاب ودعمته معروفة.

كما نستنكر أن يتحول هذا القصف إلى بلدان عربية كاملة السيادة لتمحي وتلغى من الوجود.

وإننا نؤكد استنكارنا للإرهاب بكل أنواعه ونؤكد وقوفنا إلى جانب المستضعفين وحقوق الإنسان.

سيدي الرئيس،

إن الشعوب العربية والإسلامية لم تسلم في مجملها من مناورات الغضب، ووسائل الاستعمار وهيمنة الدول الكبرى عليها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، والواجب أن تأخذ هذه الدول الدروس والعبر وتجتهد في لم شمل الأمة وتشكل دفاعا واقتصادا مشتركين وموحدين.

ثانيا، مشروعا قانون المالية والميزانية في ميزان الواقع: إن مشروعي قانون المالية والميزانية لسنة 2002 لا يعكس البتة تلبية الحاجات الضرورية لمؤسساتنا ومجتمعنا ولا يمكنه تحقيق الإصلاح الاقتصادي الذي يمر بمرحلة انتقالية نحو اقتصاد السوق.

وإن إيرادات الميزانية مازالت مرتبطة بشدة بالجباية البترولية الخاضعة لتقلبات السوق الدولية التي لا تعرف استقرارا.

الجديد باسم الجهوية بعد أن كان ومازال باسم الجماعات المسلحة في ظل غياب الدولة في بعض المناطق، وهنا أسجل أنه بموجب قانون مكافحة الإرهاب، يجب أيضا متابعة دعاء الانفصال بوضوح، وملاحقة الداعين إلى إنهاء مهمات المؤسسات الدستورية والجمهورية، التي لا يمكن أن تلغى إلا بدستور تضمن فيه حرية التعبير وحق الاستفتاء لكل مواطني الجمهورية الجزائرية الواحدة والموحدة.

سيدي الرئيس،

كل هذه المعاني تزداد بمرور الأيام، وتتضاعف ساعة بعد ساعة، وتندربلاء محيط وشر مستطير، إن لم يتداركها العقلاء من السياسة والزعماء والقادة وأولي الأمر في بلادنا، من خلال الإجراءات المترتبة على هذا القانون والقوانين الأخرى وروح المسؤولية العالية التي تؤمن بأن "العدل هو أساس الملك".

أما المشكلة الثانية، فتتمثل فيما وصلت إليه الأحوال في أوطاننا الغالية العزيزة من بلاد العروبة وأمة الإسلام، وعلى سبيل المثال:

فلسطين التي اشتدت فيها وطأة الصهاينة على الفلسطينيين، حيث تحركت الآلة المتوحشة بكل جيروت لتقصف المدنيين العزل بالصواريخ دون اعتبار لأي عرف أو شرع أو قانون أو شرعية دولية أو دفاع من المنظمات العالمية لحقوق الإنسان، هذه الأخيرة التي تلاحق الجزائريين دولة وشعبا، ولا تلاحق اليهود شعبا وكيانا، وإنه من واجب الجهات الرسمية والشعبية تفعيل دعمها المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني إلى أن يتحقق النصر المنشود.

أفغانستان، إن شعبها يقصف يوميا بالصواريخ من قبل الولايات المتحدة وحلفائها بدعوى محاربة الإرهاب المستنكر الذي تسبب في الانفجارات التي مست مبنى مركز التجارة العالمي ومبنى "البنتاغون" حيث حشدت لهذه الحرب غير المتكافئة كل ما تملك من قوة، الأمر الذي يتجاوز حجم أفغانستان والمنطقة كلها، وينذر بحرب طويلة المدى سيدفع ثمنها إنسان هذا القرن.

ثالثا، ملاحظات لا بد منها:

1- بضرورة حل مشكلة أساتذة المعاهد التكنولوجية، الذين قدموا جملة من المطالب والمقترحات إلى وزارة التربية الوطنية وهم في انتظار الإجراءات التي تحقق مطالبهم.

2- النظر في مشكلة الأساتذة المجازين الذين لم يتحصلوا حتى الآن على حقوقهم المتعلقة بالامتيازات الخاصة بهم.

3- ضرورة إلغاء قرار منع البناء في منطقة حاسي الرمل.

4- الإسراع في إرجاع بنادق الصيد لأصحابها بولاية الأغواط أو تعويضهم على ذلك.

5- ضرورة إتمام إنجاز ما تبقى من مشروع قصر العدالة ببلدية قصر الحيران الذي انطلقت به الأشغال سنة 1993.

6- تسجيل مشروع معالجة المياه غير الصالحة للشرب ببلدية الأغواط.

7- إننا نقدر مجهودات الجمارك في تطبيق القوانين ومحاربة الجريمة، والجريمة المنظمة، إلا أن هناك بعض الإجراءات التي تضيق الرزق على تجار التجزئة بولاية الأغواط من الشباب الذين لم يسعفهم الحظ في العمل لعدم توفر المناصب، فاجتهدوا في الاندماج في التجارة لأول مرة وفق القوانين...

الرئيس: أشكر السيد الحاج الطيب عزيز.

تقدمت السيدة فتيحة بوشامة بتدخل كتابي، سوف يمكن منه السادة أعضاء الحكومة ويردون عليه في حينه، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد أرزقي فراد.

وقد ركز مشروعا قانون المالية والميزانية لسنة 2002 على محاولة عصنة الجباية واتخاذ جملة من الإجراءات الجبائية.

وإن مشروع قانون المالية لسنة 2002 رغم المحاولات التي تهدف إلى التطوير والتحسين، إلا أنه لا يرقى إلى مستوى الاحتياجات الضرورية لمجتمعنا وأضرب أمثلة على ذلك:

إن الجميع مقتنع أن هناك تحولات عالمية جذرية تهدد أمن الدول والشعوب العربية والإسلامية، الأمر الذي يدفعها إلى أخذ الحيطة وتطوير وتجديد معداتها الدفاعية، إلا أنه للأسف، لم تخصص اعتمادات جديدة في مشروع قانون المالية 2002 تليق بمرحلة مابعد 11 سبتمبر الفاجعة، لقد طلب الرئيس الأمريكي مبلغ 20 مليار دولار من الكونغرس فأعطوه مبلغ 40 مليار دولار لمكافحة الإرهاب، فهل مداخل المحروقات ليس فيها ما يحقق القضاء على الإرهاب في بلادنا؟

سيدي الرئيس،

لقد برمجت لجنة الدفاع زيارة إلى مؤسسة تجديد عتاد الطيران العسكري وقد شاهد الوفد الآلات القديمة التي تستعملها المؤسسة في صناعة العديد من قطع الغيار، فمن جهة سررنا بمجهودات وقدرات الإطار الجزائري، ومن جهة أخرى تأسفنا لعدم تجديد هذه الآلات، وإنني أسجل أن الاعتمادات المالية للدفاع الوطني في مشروع ميزانية التسيير لسنة 2002، لا تلبى البتة الحاجات الضرورية حتى لتجديد الوسائل والآلات بهذه المؤسسة، فترجو تدارك ذلك، إضافة إلى الاعتمادات الخاصة بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والتربية الوطنية والصحة والشباب والرياضة والصيد البحري والموارد الصيدية والمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وغيرها، كلها اعتمادات محدودة لا تعكس الاحتياجات الضرورية لهذه القطاعات الأمر الذي يفرض على المسؤولين إعادة النظر في السياسات المنتهجة التي أثقلت كاهل الدولة بالنفقات وتسببت في صرف الأموال على نشاطات وأعمال ليست ضرورية.

غذائهم، رغم تفوق الجزائر عليهم من حيث الإمكانيات الطبيعية والمالية والبشرية، أما السياحة فحدث ولا حرج، فبينما يحظى جيراننا بملايين السياح الذين ينفقون ملايين الدولارات، فإن حكمانا يهللون لاستقبال الجزائر ما يقل عن 3000 سائح معظمهم رجال أعمال جاؤوا في محاولة محتشمة للاطلاع على ما طرأ من تغييرات سياسية واقتصادية.

أما في الميدان الصناعي، فرغم إطناب الحكومة في الحديث عن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها لم تتمكن من إزالة العراقيل الموجودة، فما تزال البنوك تعمل وفق ذهنية الاقتصاد الموجه المنهار، وما زالت معضلة العقار تبحث عن الحل فضلا عن المنظومة القانونية التي لم تعرف الإقلاع الحقيقي.

لقد عجز قانون المالية عن تجسيد حياة العزة والكرامة التي تبخرت مع الحملة الانتخابية، فمن أين تأتي العزة والكرامة حين يكون نهار المواطن جوعا وفقرا ومساؤه إرهابا؟ من أين تأتي العزة والكرامة وقد صارت منظومة الضمان الاجتماعي بقرة حلوبا لموظفيها، وقحطا وعجفا للمنخرطين فيها؟، وما جدوى قانون المالية الذي عجز عن إيقاف انهيار مستوى الخدمات التي تقدمها هذه المنظومة؟ فهناك أدوية كثيرة أبعدت عن مجال التعويض، في الوقت الذي ضاعف مسؤولو قطاع الضمان الاجتماعي في أجورهم وأجور عمالهم بطريقة خيالية بعيدة عن العقلانية والمنطق، وما جدوى قانون المالية الذي يعجز دائما عن تخفيض نسبة الجيوش الجرارة من العاطلين عن العمل؟ حتى تجاوز عددهم ثلاثة ملايين، دون أن يفكر في تخصيص منحة ولو متواضعة، تحفظ ماء الوجه للشبان وتمكنهم من شراء الجريدة وارتياق المقهى، والتنقل بحثا عن وظيفة، فلا عجب أن نرى الشباب اليائس، البائس، يهاجم الدرك الوطني في منطقة القبائل طلبا للموت لأنها أرحم من حياة البؤس والعذاب في ظل شعار العزة والكرامة.

ماذا يقدم قانون المالية لشبابنا الذي غمره اليأس إلى

السيد محمد أرزقي فراد: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زميلاتي،

السادة الحضور،

السلام عليكم.

نعلم أن قانون المالية وثيقة سياسية بالدرجة الأولى، تعكس وتجسد برنامج الحكومة الذي يهدف أصلا إلى الحفاظ على توازن المجتمع من خلال تخفيض وطأة الفوارق الموجودة بين الطبقات، وبين فئات المجتمع.

وفي هذا السياق توضع فلسفة الضرائب والرسوم التي تأخذ من الميسور بعض ماله لإعادة توزيعه في شكل خدمات مختلفة على الفئات ذات الدخل الضعيف، غير أن ما نلاحظه في الواقع عكس ذلك، فقد تحولت عندنا قوانين المالية إلى عمليات تقنية ينجزها الخبراء دون أرضية سياسية توجهها نحو خدمة الصالح العام على المديين القريب والبعيد، ومما يؤكد ذلك اتساع دائرة الفقر سنة بعد سنة حتى زالت الطبقة المتوسطة من الخريطة الاجتماعية، فصار المعلمون والأساتذة والقضاة وموظفو التوظيف العمومي يعيشون تحت عتبة الفقر في الوقت الذي بلغت مداخيل الدولة نسبة معتبرة لم يحلم بها أحد.

ومما يؤكد كذلك ضحالة قوانين المالية عندنا إستمرار تدهور مستوى الخدمات الاجتماعية، مثل العلاج والسكن والتربية والتعليم، وكذا انهيار الثقافة بمعانيها الواسعة من مسرح وسينما وعالم الكتاب والفنون والمتاحف، أضف إلى ذلك انتشار الأمراض الاجتماعية الخطيرة مثل المخدرات والكحول والدعارة.

إن غياب سياسة تنموية حقيقية قد جعل الأموال المرصودة تهدر وتذهب أدراج الرياح، فمازال الاستثمار يراوح مكانه ولم يتخط عتبة التمني، هذا وما زالت زراعتنا متخلفة مما جعل الجزائر تستورد أكثر من 80% من غذائها من الخارج، في الوقت الذي ينتج جيراننا نسبة 80% من

صاروا ديكورا مقلقا لمدننا، وكذا آلاف المشردين والأمهات العازبات اللاتي مافتئ عددن يتزايد، خاصة مع الصعوبات التي تعانيها الأسر من جراء اتساع دائرة الفقر والبطالة، وأدى كل ذلك إلى تعاطي المخدرات والدعارة في وضوح النهار مما يهدد بانهايار قيم المجتمع، ومن المؤكد أن الحل أكبر من أن ينحصر في توزيع وتبذير الأموال تحت أضواء الكاميرات هنا وهناك لتلميع صورة الحكام، وأذكر بالمناسبة أن القرار الذي اتخذته الحكومة والقاضي برفع الأجر الأدنى إلى 8000 دج غير مجد، فبحوزتي كشف راتب يخص مواطننا يقل راتبه عن 8000 دج.

يؤكد اعتراف الحكومة بفشل سياستها الهادفة إلى تنوع مصادر الدخل الوطني فشل قانونها المالي، ولعل السبب في ذلك يعود إلى تفضيلها الحلول السهلة مثل فرض مزيد من الضرائب والرسوم على عامة الناس "رأس الأصلع دائما قريب من الله" في حين تغض البصر عن التهرب الجبائي الذي يمارسه الكبار، الأمر الذي يضيع باستمرار أموالا طائلة من خزينة الدولة، كما تصرف النظر عن هؤلاء المستفيدين من الإعفاءات المالية قصد إحداث فرص عمل وقيمة مضافة، فهل تمت مراقبة هؤلاء بغية الاطلاع على ما قدموه من خدمات للدولة والوطن؟

ولعل أهم سؤال يبقى مطروحا هو: لماذا تتحاشى الحكومة دائما سن ضريبة على الثروة؟، ألا يعد ذلك جوهر فلسفة قانون المالية الذي يأخذ من الغني ويوزعه على الفقراء للحفاظ على توازن المجتمع؟ شكرا.

الرئيس: أشكر السيد محمد أرزقي فراد، وأحيل الكلمة إلى السيد يزيد بن عائشة.

السيد يزيد بن عائشة: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الرئيس،

درجة الكفر بالوطن والجري وراء حلم التأشيرة وباخرة أستراليا؟

كنا ننتظر أن يضع قانون المالية حدا للممارسات غير القانونية التي يذهب ضحيتها المواطن، وخير مثال على ذلك تطبيق بعض القطاعات لقانون المجاهد والشهيد، بينما رفضت أن تطبقه قطاعات أخرى مثل الوظيف العمومي فهل نحن، سيادة الرئيس، في عهد اللادولة أم في عهد دولة في دولة؟ ومهما يكن الأمر فإن أحلاهما مر.

كنت أتمنى أن يرفع مشروع هذا القانون الإهانة عن الزوجة الماكثة بالبيت برفع منحتها من 40 دج إلى 500 دج على الأقل، كما تمنيت أن يعامل مشروع هذا القانون الأطفال معاملة عادلة بخصوص المنحة وذلك بحذف سقف أجرة 15.000 دج للولي، للتمييز بين منحة طفل قدرها 600 دج إذا كان مرتب الولي يقل عن 15.000 دج، وبين منحة طفل قدرها 300 دج إذا تجاوز مرتب الولي عتبة أجر 15.000 دج، وهذا تمايز يرفضه العقل السليم ويجعل الكثير من الموظفين يرفضون الترقية المهنية لأنهم سيخسرون عموما أكثر من 2000 دج في حالة ما إذا أدت هذه الترقية إلى تجاوز أجر 15.000 دج ولو بدينار واحد.

أما توزيع أموال صندوق دعم الجنوب فهو وجه آخر لغياب العدل والكيل بمكيالين، وإلا فبماذا نفسر منح حصة الأسد من أموال الصندوق لولايات الهضاب العليا وما جاورها على حساب ولايات أقصى جنوب الجزائر مثل ولايات تامنغست وإليزي وتندوف والتي مازالت محرومة من كل شيء حتى من المواصلات التي تعد الشريان الرئيسي للحياة.

ومما لا يختلف فيه اثنان أن العنصر البشري هو المحور في عملية التنمية، إلا أن الحكومة تفتقر إلى سياسة واضحة المعالم من شأنها أن ترقى مجالات التربية والتعليم والتكوين، وأن تضع سياسة ناجعة للرعاية الاجتماعية يستفيد منها آلاف المختلين عقليا، الذين

مداخل الجباية العادية، والتدليس والتهرب الرهيب من الضريبة الذي سجل ما يقارب نسبة 60٪ من الدخل حسب مبلغ الواردات المدرج في قانون المالية لسنة 2001، كما يقتضي الاندماج في الاقتصاد العالمي حداً أدنى من القدرة التنافسية الذي يعبر عن قدراتنا الذاتية التي ندخل بها هذا المعترك الذي لا يرحم الضعيف ولا ينتظر المتخلف بل هو في تسارع مستمر، وأحسب أننا لانملك هذا، فما هي، سيدي الوزير، خطتك لمواجهة هذا التحدي؟ مع العلم أن بحوزتنا حوالي 20 مؤسسة متحصلة على تأشيرة النوعية بينما لدى جيراننا ما يفوق 200 مؤسسة.

سيدي الرئيس،

أقول بعيداً عن لغة الأرقام، وقريباً من لغة الواقع المعاش، حقيقة رصدت أموال كثيرة وسجلت مشاريع عديدة وحددت الأولويات وبذلت مجهودات، إلا أن عمليات النهب قد ظهرت، مع أننا دولة تعرف وضعا خاصا، وهي تحاول استرجاع عافيتها المالية، فالخطأ غير مسموح والتهاون والتماطل جريمة واعتداء على الآخرين، فكم ياترى من مشاريع تضاعفت أغلفتها المالية مرات عديدة بسبب الإهمال والتماطل وضعف مستوى الدراسة، وكم من مشاريع دامت سنوات بينما كان يفترض أن تجسد في أشهر، فنخشى أن "تبقى حليلة في عادتتها القديمة"، وإني لا أستطيع أن أنسى جريمة مستشفى باتنة الذي أنجز لكن ليس للبشر بل للحشرات والحمير، ولا حساب ولا عقاب حتى يوم الحساب، فرغم تعامل هذا المستشفى الجامعي مع ولايات عديدة في شرق البلاد، إلا أن الاعتمادات المخصصة له لا تغطي احتياجات السكان ولا تفي بغرض الاستشفاء الذي يتطلبه مستشفى جامعي بهذا الحجم، كما عاينت بأم عيني كيف تبذر الأموال في مشاريع حيوية دون إنهاؤها، بل أكثر من ذلك تزيد المواطنين وبالآ.

تلكم حال دائرة الجزائر الواقعة بولاية باتنة في الجزائر العميقة، إذ مازالت البلدية مغلقة والتحقيقات جارية، فإذا رأيتها حسبتها ورشة مع أن الوثائق تبين أن الأشغال

السادة الوزراء ومرافقيهم،
السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته.

تأتي مناقشة مشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2002 في جو دولي خاص أعطى معالم مرحلة جديدة في العلاقات الدولية، وألقى بظلاله على الحياة الاقتصادية العالمية، وفي جو داخلي اتسم هو الآخر بالتوتر أحيانا وبالهدوء المشوب بالحذر والترقب أحيانا أخرى، فرغم المؤشرات المالية الإيجابية والمتمثلة في نسبة الزيادات في الاعتمادات المالية لمختلف القطاعات الحساسة، وكذا ارتفاع احتياطات الصرف واستقرار سعره وارتفاع الجباية البترولية يبقى اقتصادنا هشاً وتوازناتنا المالية عرضة لتقلبات مفاجئة.

سيدي الرئيس،

إن الاندماج في الاقتصاد العالمي ليس الحل المثالي، ولا هو شاطئ الأمان، بل منطق الهيمنة والسيطرة هو القائم ويظهر ذلك في عدم إدراج تجارة النفط في إطار ما يسمى بحرية التجارة، فالضرائب التي تفرضها دول الغرب على النفط ومشتقاته تعادل ثلاثة أمثال صافي العائدات التي تتلقاها الدول المنتجة، وقد ذهبت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أبعد من ذلك حين استصدرت تشريعا من الكونغرس بتاريخ 2000/03/22 يقضي بفرض عقوبات على دول الأوبك التي ترفض رفع الإنتاج، في الوقت الذي تحرر التجارة الأخرى، وتبقى القوة الذاتية هي الحل المثالي والتحرر الحقيقي.

سيدي الرئيس،

سيحدث تكييف الإجراءات الجبائية والتعريفية الجمركية مع مقتضيات الاندماج في الاقتصاد العالمي اختلالا في توازن الميزانية والجباية العادية التي تمثل في الوقت الحالي أقل من 42٪ وهذا رغم ارتفاع نسب التعريفية الجمركية، فكيف ستواجهون، معالي الوزير، هذا الخلل المزدوج؟

الانخفاض في التعريفية الجمركية وماله من آثار على

ولا أقول الكريمة، لذا أقترح تخصيص نسبة 0.5% من مجموع النسبة المخصصة لتطوير الجنوب التي هي 2% كون هذا الأخير يملك مبلغ 18 مليار دج سابقا.

وأقترح في إطار دعم الديمقراطية وترقيتها، وتحقيق تكافؤ الفرص بين الجزائريين، وتنشيط الساحة السياسية في الإطار الإيجابي، إدراج دعم الأحزاب السياسية المساهمة في الحياة السياسية، والمشاركة في الإستحقاقات الانتخابية بمبلغ 0.5 مليار دينار من مبلغ 9 ملايين دينار، المخصص للعمليات الانتخابية المرتقبة لسنة 2002.

سيدي الرئيس،

تعتبر مشكلة العقار من أعقد القضايا في بلادنا خاصة في مجال المنازعات بين الخواص والبلديات، هذه الأخيرة التي أصبحت تفتقر إلى احتياط عقاري، بعد النهب الذي طال ودون رحمة ولا شفقة حتى الأماكن المخصصة لإنجاز الهياكل المدرسية والمرافق العمومية، لذا فمن الواجب والحيطة دعم البلديات لتكوين احتياط عقاري اليوم قبل الغد.

وأشير إلى أن هذه المنازعات بين الأفراد والبلديات أدت في كثير من الأحيان إلى تطبيق الأحكام القضائية، إن طبقت، لصالح الخواص وهذا ما جعل البلديات تغلق أبوابها وتعجز حتى عن دفع أجور عمالها، وأخص بالذكر بلدية باتنة حيث ضاعت منها حوالي 750 هكتارا من الأراضي التي كانت تعد احتياطا عقاريا، وأصبحت البلدية اليوم (وعدد سكانها 250.000 نسمة) عاجزة عن إيجاد مكان تنجز عليه مدرسة أو مستشفى أو سكنات اجتماعية أو أي شيء آخر يخص المصلحة العامة، بالإضافة إلى هذا الوضع الكارثي هناك منازعات بين البلدية والخواص، لذا يستدعي هذا الوضع إيجاد حل من قبل الوصاية، والوزارة لكي تحوز هذه البلديات احتياطات عقارية، تخصص بعد ذلك لإنجاز المرافق العمومية التي نحتاج إليها تبعا لنمو السكان وتزايد المدن، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

قد انتهت، لكن الواقع شيء آخر، فهي عبارة عن دائرة بها 20.000 ساكن على شكل ورشة.

كما أننا ننجز مشاريع بمبالغ معتبرة ثم لا نوفر لها شروط حمايتها من التلف المبكر، ذلكم حال جامعة باتنة التي تفضل السيد وزير المالية بزيارتها وأقر بضخامتها، لكنها لا تتوفر على المناصب المالية التي تحتاج إليها سواء للحراسة أو التنظيف أو الصيانة، وأحسب أن الموضوع قد أخذه بعين الاعتبار السيد وزير المالية.

ونفس الشيء يقال عن مشاريع المياه في الولاية، بدء بالمشروع الكبير للسد الذي تعالت بخصوصه أصواتنا لنؤكد الإسراع بدراسة مشروع القنوات التي تمتد من السد لتمون مختلف مناطق الولاية بالماء الشروب، إلا أن الأمر ما يزال إلى يومنا هذا مجرد وعود سمعناها. هذا ونؤكد هذه المشاريع الكبرى التي تضاعفت مدة إنجازها، ونخشى أن تتضاعف فواتيرها ثم لا نستفيد بعد ذلك منها.

أما فيما يخص التريبة، فأؤكد أن الولاية تحتل المرتبة الأربعين في ترتيب الولايات التي تحتاج إلى الهياكل المدرسية، وقد سجل عجزها، خاصة المتعلق بإنجاز الثانويات فأقول إن ميزانية الدولة قد عزفت عن تسجيل مثل هذه المشاريع منذ أمد بعيد، حيث كانت تسجل في قوانين المالية الفارطة ثلاث ثانويات على المستوى الوطني ولم تستفد الولاية إلا بثانوية واحدة على مدار هذه السنوات، ونحسب أن هناك عجزا في هذه الهياكل المهمة، إذ تسجل خمس دوائر عجزا في هذا المجال وهي تيمقاد، بوزينة، إيشمول، وادي الماء، مدينة باتنة.

سيدي الرئيس،

إن إدراج دعم خاص للمناطق الجبلية في الهضاب العليا على غرار تطوير الجنوب الكبير يهدف إلى تثبيت السكان والمساهمة في التنمية، إذ تقدر مساحة المناطق الجبلية في ولاية باتنة مثلا بنسبة 42% من المساحة الإجمالية، وهي تفتقد إلى أدنى ظروف الحياة العادية،

تمر معادلة الجامعة، حسب رأينا، لا محالة بالأستاذ الدائم، المتمكن الذي لا بد أن توجه إليه مجهودات الدولة، خاصة وأن قدرات وكفاءات كبيرة وكثيرة موجودة في البلاد، ولتتساءل معا عن تلك المعجزة التي تجعل الجزائري عالما جليلا مباشرة بعد عبوره الحدود الجزائرية متوجها إلى أوروبا، فلا جدوى من هذا التصور المتعلق أساسا بتوفير الأموال فقط، حيث نذكر أنه تم اللجوء إلى نفس التصور منذ سنوات قليلة بغية تدعيم البحث العلمي، وقد أبدينا ملاحظتنا وتحفظاتنا على هذا التصور المرتكز أساسا على رصد الأموال دون وضع ميكانيزمات وآليات الاستغلال والاستعمال، ومن المؤسف كذلك تحويل بعض المراكز الجامعية إلى جامعات وهي لا تضم في الواقع المقاييس الموضوعية لإنشاء جامعة بأتم معنى الكلمة بحيث تفرض علينا هذه الوضعية مصاريف جديدة إضافية وضخمة دون أية فائدة علمية أو بيداغوجية لهذا القرار.

سيدي الرئيس،

إن أول مسألة أود التطرق إليها بخصوص ولاية وهران، والجميع يتفق معي، هي بالطبع مسألة المياه الصالحة للشرب حيث تفيد المعلومات التي بحوزتنا أن التجارب الأولى لمشروع سد "القرقار" مرتقبة في أواسط شهر ديسمبر.

وبالطبع، فإن توصيل مياه سد القرقار ما هو إلا بداية لحل مشكلة المياه بوهران، إذ هناك حلول أخرى تتمثل مثلا في مشروع مستغانم، أرزيو، وهران، أو خسف المعدنيات لمياه "بريدية". لهذا أطلب من السيد وزير الموارد المائية إفادتنا بالإجراءات التي خصت بها ولاية وهران في هذا الإطار، وحتى نبقي دائما في مجال الري ونظرا إلى التطور السريع لمدينة وهران وتباطؤ إنجاز الهياكل القاعدية الضرورية لمدينة ذات كثافة سكانية معتبرة، نشير إلى قضية صرف المياه القذرة، حيث أصبح من الضروري توسيع شبكة صرف المياه القذرة وتزويدها بأجهزة عصرية وأنفاق ومحطة تطهير.

الرئيس: أشكر السيد يزيد بن عائشة، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد مباركي.

السيد محمد مباركي: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء ومرافقيهم،

السادة رجال الإعلام.

سأستغل هذا الوقت القصير الذي منحتة من خلال هذا النقاش، لأتطرق إلى ميزانيات عدد من القطاعات التي بلغت فيها الاختلالات في دائرتي الانتخابية، وهران، حدا لا يطاق.

أما فيما يتعلق بمشروع قانون المالية، فأقول إنه يحتوي على تدابير كثيرة تدعو إلى التفاؤل، وقد عملت لجنة المالية بكل دقة عملا هاما وهي مشكورة على ذلك.

سيدي الرئيس،

أود قبل أن أتكلم عن الوضعية المحلية الخاصة بمدينة وهران، أن أتطرق بداية إلى موضوع يهم الجميع، ويتعلق أساسا بالجامعة؛ فقد اتخذت قرارات جزئية ومنعزلة في بداية هذه السنة، في الوقت الذي كان الجميع ينتظرون قرارات متكاملة في إطار إصلاح قطاع التربية والتعليم ككل، ومن بين هذه القرارات رفع مستحقات وأجور الساعات الإضافية في الجامعة، وستنعكس هذه المهمة الإضافية على الأستاذ إن هي أوكلت للأساتذة الدائمين، وسوف يتحول الأستاذ الباحث إلى مدرس عاد لا يهيمه إلا الحضور على حساب تحسين الأداء وإعداد البحوث، أو سنلجأ إلى توظيف متخرجين جدد من بين المهندسين أو حاملي شهادة الليسانس للقيام بهذه المهمة، والنتيجة معروفة مسبقا أي "من درس، يدرس أخاه" "اللي قرى، يقري خوه".

أزمة للسلطات المحلية في تسيير وتنظيم المرور وظلت الوضعية مطروحة، وأمام هذا الوضع فإننا نحضر في وهران عملية احتضار المؤسسة البلدية للنقل الحضري، دون أن يحرك أحد ساكنا، وللعلم فإن هذه المؤسسة تضم ما يربو على 200 عامل، هم حاليا دون رواتب، إضافة إلى حظيرة هامة جدا تجمع عشرات الحافلات، كانت تغطي احتياجات هذه الولاية، فمثلا كانت تتضمن نقل آلاف الطلاب يوميا. ويرجع فشل هذه المؤسسة إلى تراكم الأخطاء وتهاون البعض في زمن قد ولى، حيث طغت عليه الديماغوجية والأرباح المزيفة.

أما نحن وبعد أن اتضحت الرؤية فنرجو من الوصاية المعنية والسلطات المحلية، التفكير في إنشاء مؤسسة عمومية للنقل الحضري، بجانب القطاع الخاص، وذلك في المدن الكبرى، كما نطالب بدراسة وضعية مؤسسة النقل لمدينة وهران التي تعاني الأمرين، وإيجاد الحلول المناسبة، مثل مسح ديونها أو حلها وإنشاء مؤسسة عمومية جديدة، أو إيجاد حلول أخرى، ويستحسن الإسراع في إيجاد حل لهذه المعضلة و"خير البر عاجله".

شكرا لكم على الإصغاء.

الرئيس: أشكر السيد محمد مباركي، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد مباد.

السيد محمد مباد: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية أشكر أعضاء اللجنة الموقرة على ما بذلوه من جهد، كما أشكر السادة الوزراء ومرافقيهم على الجهود التي بذلوها أيضا.

سيدي الرئيس،

أود بعد قراءتي لمشروع قانون المالية والميزانية لسنة

أما بالنسبة إلى قطاع الرياضة، الذي ما يزال يعاني سوء التنظيم والنتائج الضعيفة، الشيء الذي يتناقض مع الجهود التي تبذلها الدولة بخصوص التمويل والمنشآت، فنقول إن ولاية وهران بقيت ضحية المنشآت الموروثة عن الاستعمار والتي هيئت آنذاك لكثافة سكانية قدرها 200.000 نسمة، أما اليوم فيقطن ولاية وهران مليون ونصف مليون نسمة أغلبيتهم من الشباب البطال، الذي لاملجأ له سوى الشارع، وهذا في غياب الأماكن المخصصة لممارسة الرياضة، كما أنها المدينة الوحيدة في البلاد التي لا تحتوي على مركب أولمبي.

سيدي الرئيس،

أيعقل أن تحرم مدينة مثل وهران من مركب رياضي أولمبي؟، لذا أناشد الحكومة وبالخصوص السيد وزير الرياضة، استدراك هذا النقص، خاصة وأن هناك دراسة جاهزة لإنشاء مركب أولمبي وهي تحت تصرفكم.

نفس الشيء بالنسبة إلى قطاع الثقافة حيث لم تستفد وهران التي تعد ثاني أكبر مدينة في البلاد من إنجاز ولو دار واحدة للثقافة، فالثقافة في وهران، المدينة التي يزاول فيها 60.000 طالب جامعي دراستهم وتشع انطلاقا مما يسمى "بيت المعمر" سابقا، أقول هذا بحضور الزملاء والمسؤولين الحكوميين الذين يعرفون هذه المدينة، وأعد من بينهم السيد وزير الثقافة شخصيا، متمنيا تسجيل إنجاز قصر للثقافة في مشروع قانون المالية لسنة 2002 وذلك أضعف الإيمان بالنسبة إلى مدينة وهران.

هذا من جهة. ومن جهة أخرى، أعطت عملية فتح مجال الاستثمار في النقل البري حركية قوية بفضل مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، بحيث أحدثت مناصب شغل عديدة، ووفرت الوسائل لتسهيل نقل المسافرين من مكان إلى آخر، لاسيما في المدن الكبرى مثل وهران والجزائر العاصمة وغيرهما، لكن مع الأسف، أحدثت هذه الحركية المتكونة من مئات الحافلات الصغيرة التابعة لمئات الشباب، مالكي هذه الحافلات

فيما يخص البلديات، نشمن توصيات اللجنة في مجال تطهير ديون البلديات، على أن تراعي في ذلك معيار مصدر هذه الديون، إن التكفل بهذا العبء الثقيل والمعرقل للتنمية المحلية يخفف لا محالة من الصعوبات المالية التي تواجه معظم الجماعات المحلية، ويبقى من البديهي البحث عن مصادر تمويل أخرى للسير الحسن للبلديات حتى تتمكن من التمتع بالاستقلالية المالية من جهة وتتمكن من إنجاز برامج تنمية اقتصادية واجتماعية من جهة أخرى، وبذلك تلبى طلبات المواطنين.

فيما يتعلق بالسكن، من الأولويات التي توليها الدولة اهتماما كبيرا قطاع السكن، وهو ما تضمنه برنامج الحكومة الذي صادقنا عليه في السنة الماضية، حيث تم التركيز على حق المواطن في الاستفادة. وإن كانت الاعتمادات التي رصدت لهذا القطاع في السنوات الأخيرة معتبرة، إلا أن المشاكل التي يتخبط فيها المواطن مازالت قائمة، خاصة فيما يتعلق بتجميد عملية التوزيع، إذ تبين الأرقام أن هناك أعدادا كبيرة من السكنات جاهزة وتنتظر التوزيع، هذه العملية لم تتم بسبب المرسوم الارتجالي الذي يحدد طريقة التوزيع والذي قلص بشكل مباشر صلاحيات المجالس الشعبية البلدية وجعلها عاجزة عن معالجة هذه المعضلة.

من هذا المنطلق، وأمام حقائق الواقع فإننا نطالب بضرورة الإسراع في إيجاد بدائل وإعطاء ديناميكية جديدة حتى يتسنى للمواطن الاستفادة من السكن.

أما بخصوص الصحة، فيشكو هذا القطاع نقائص عديدة ويتخبط في كثير من المشاكل التي أدت إلى رداءة في الخدمات الصحية المقدمة للمواطن، وذلك ما نلاحظه يوميا في بعض الهياكل الصحية الموجودة عبر الوطن، ورغم أن بعض القطاعات الصحية قفزت قفزة نوعية في هذا المجال، حيث بدأ يظهر بعض التحسن في الخدمات إلا أن إرادة المسؤولين المحليين الذين يسببون هذا القطاع لتكفي وحدها لحل كل المشاكل التي تتخبط

2002 المعروف علينا للنقاش والإثراء، أن أبدأ ببعض الملاحظات والاقتراحات وهي كالآتي:

- 1- إن الاقتصاد الوطني سبق وأن عرف وضعاً متأزماً، إلا أنه يعرف اليوم مؤشرات عديدة توحى بانطلاقته الحقيقية، ويظهر ذلك من خلال:
 - تطور أسعار البترول.
 - التراجع في ضغط المديونية الخارجية،
 - مراجعة وتسوية الديون الداخلية،
 - التحسن في عملية التحكم في الميزانية العامة،
 - الارتفاع المحسوس في احتياطي الصرف.

وتبقى كل هذه المعطيات الإيجابية مؤقتة إذا لم نسع إلى بدائل أخرى، بعيدا عن الجباية البترولية وتحصيل الضرائب. وأولى هذه البدائل هي إعادة الاعتبار إلى كل القطاعات، خاصة قطاع الفلاحة الذي مازال يتميز ببطء وضعف في المردودية، وهذا ما يتطلب منا دعم التنمية المحلية الهادفة إلى التحسين المستمر لإطار المعيشة وللإنعاش الاقتصادي وتثمين وسائل النجاح المحلية والتحكم في مجال المياه وإنجاز المنشآت الأساسية للاتصال وإقامة نشاطات إنتاجية متعددة مع التركيز على التنمية ذات الطابع البيئي والطاقي.

بالإضافة إلى ذلك يجب تسجيل أعمال وبرامج تنصب على قطاعي الفلاحة والصيد البحري وتنمية الغابات مع إعادة الحيوية إلى المناطق الريفية بغرض كبح النزوح الريفي وإعادة تأهيل القرى الريفية المهجورة بسبب الظروف الأمنية السائدة طيلة عشرية المرحلة الماضية، حيث تعرضت الأراضي الفلاحية إلى جملة من الانتهاكات والتجاوزات، وقد نهبتها فئات ذات نفوذ كما حدث في سهل متيجة بالبلدية، وغيرها من المناطق، وهي أمور سوف يزيل عنها النقاب الإحصاء العام للفلاحة الذي بدئ فيه منذ شهر جويلية من سنة 2001، كما يجب أن يولى قطاع الري اهتماما خاصا في إطار برامج تكميلية، تهدف إلى تزويد سكان الأرياف بالماء الشروب وإيصالهم بشبكات التطهير مع تدعيم وسائل الري الصغيرة والمتوسطة خاصة في المسالك الجبلية، والآبار وإزالة الأحوال من السدود.

وفي إطار هذا الإصلاح وإيقاف التدهور وتحضير الأراضية اللازمة، يجب على الوزارة أن تعمل على الإسراع في إصلاح المنظومة التربوية، وإعطاء الأولوية لإعادة النظر في مقاييس البرامج البيداغوجية لكل الأطوار التعليمية ووضع برامج تكوين متواصلة للمدرسين والأساتذة، مع الحرص على التكفل بالاحتياجات الضرورية للتلاميذ، الصحية والرياضية والثقافية وهذا بإرساء قواعد الصحة المدرسية وتعميم الممارسة الرياضية والإعلام الآلي وترقية التعليم التطبيقي وتطوير تقنياته بالوسائل السمعية البصرية.

بالنسبة إلى الحماية الاجتماعية، يتحدث العالم اليوم، سيدي الرئيس، عن التنمية الاجتماعية ويحاول أن يتخلص تدريجيا من نظام الحماية الاجتماعية القديم، والوزارة المعنية مطالبة اليوم بالبحث عن توازنات بين من تتولى الدولة حمايتهم مباشرة، مع حصر الفئات المعنية بهذه الحماية، والعمل على مساعدتها لكي تشغل لا لكي تستهلك، فنرفع بذلك شعار التحول التدريجي من تنمية الاستهلاك إلى تنمية الاستثمار.

أثمن في ختام حديثي، ما جاءت به اللجنة من توصيات ضبط سياسة التحكم في توزيع الغاز الطبيعي، مع تحديد خريطة لتجسيد المشاريع حسب الأولويات بالتركيز على المناطق المحرومة، وأسأل السيد الوزير، في هذا المجال: أين وصلت الإجراءات الخاصة بتزويد ولاية تيسمسيلت بالغاز الطبيعي؟ نرجو إجابة واضحة، وشكرا والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا للسيد محمد مياد، وأحيل الكلمة إلى السيد علال صابو.

السيد علال صابو: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السادة أعضاء الحكومة،
السادة إدارات الدولة من مختلف الوزارات،
السادة رجال الإعلام،

فيها الصحة العمومية، وفي اعتقادي أنه يجب إعادة النظر كليا في السياسة الصحية المتبعة حاليا، لأنها أثبتت عدم جدواها في الميدان، وعليه، وجب استعمال أدوات وطرق أخرى في التسيير والرقابة والوقاية، مع إيلاء عناية كبرى للمسؤولين المحليين الذين هم في حاجة ماسة إلى الدعم في جميع المجالات، المادية والمالية التي يعيق نقصها، حقيقة، السير الحسن للقطاعات الصحية. وأثمن في آخر هذه النقطة ما جاءت به اللجنة فيما يخص اعتماد التوازن في توزيع الأطباء الاختصاصيين عبر الولايات وخاصة النائية منها، ونحن نعلم، سيادة الوزير، أن ولاية تيسمسيلت تعاني هذا النقص منذ سنوات.

بالنسبة إلى العدالة،

يشتكي من هذا القطاع القاضي والمتقاضي على حد سواء، وقد نصبت لجنة وطنية بأمر من السيد رئيس الجمهورية لإجراء عملية فحص دقيق، وقد زادت اعتماداته بنسبة 6.06٪ فقط وأراها قليلة بالنظر إلى طموحات المواطن التي ينتظرها من هذا القطاع. هل تكفي هذه الاعتمادات المالية لاسترجاع هيبة العدالة في ظل ظروف عمل يعرفها الجميع من نقص في التجهيزات والأدوات، حيث لا يمكن قراءة نسخ الأحكام والقرارات القضائية، ويستحيل الاطلاع على الأرشيف المكسو بطبقات من الغبار وآلات راقنة قديمة وكراسي محطمة؟ هل تكفي هذه الاعتمادات المالية للحفاظ على كرامة القاضي ونزاهته وعدالته في ظل هذه الظروف السيئة؟ وعليه يجب دعم السلطة القضائية وتجسيد دورها بإرساء دولة القانون وتعزيز دورها الدستوري باعتبارها سلطة مستقلة، وإدخال وسائل جديدة باستعمال التقنيات والتجهيزات الحديثة في تسييرها وتنظيمها، تماشيا مع التطورات والتحول التي تعرفها البلاد في شتى المجالات.

أما بشأن التربية الوطنية، فقد أدت المشاكل المتراكمة في هذا القطاع، سيدي الرئيس، بالمجتمع الجزائري إلى المطالبة بضرورة إصلاح المنظومة التربوية، وقد قال المسؤول الأول والقاضي الأول للبلاد في خطابه، في هذا المضمرة، إن إصلاح المنظومة التربوية شيء أساسي من السنة الأولى إلى الجامعة.

الزيادة في ثمن البنزين وفي كل المواد الأخرى الواسعة الاستهلاك مرفوضة في نظري جملة وتفصيلا، وإن أفضل طريقة للتحصيل الضريبي هي الواقعية في التحصيل واتخاذ إجراءات صارمة لمحاربة الغش والتهرب الضريبي، وأفضل طريقة لحماية الاقتصاد الوطني هي الحماية الذاتية المبنية على نوعية الإنتاج وتشجيع المستثمر وغرس ثقافة الإنتاج والتصدير.

سيدي الرئيس،

نبارك رفع مداخل صندوق الجنوب من 1٪ من جباية المداخل البترولية إلى 2٪، ونشكر من قام بهذا الإجراء وكل من ساهم فيه، سواء من قريب أو من بعيد، لكن نطرح في هذا المضمار سؤالا هاما وجوهريا يتعلق بالهدف من إنشاء هذا الصندوق، هل هو إحداث توازن تنموي بين الشمال والجنوب؟ أم هو إنشاء صندوق لتمويل المشاريع المسجلة في ولايات الجنوب؟

فإذا كان الهدف الأول إحداث التوازن الجهوي بين الشمال والجنوب فهذا أمر لم يحصل، أما إذا كان الهدف الثاني تمويل المشاريع المسجلة في ولايات الجنوب، فنقترح أن نقسم الميزانية إلى صناديق جهوية، لتأخذ كل جهة حصتها سواء كانت نسبة 2٪ أو 25٪، أقول هذا الكلام والسادة الوزراء على علم به، فكلما اقترحنا مشروعا إلا ويقال لنا إن الشرط هو أن يسجل أولا في صندوق الجنوب، وكأن سكان الجنوب لاحظ لهم في الميزانية العادية للدولة. لذلك لا بد من النظر في القضية.

سيدي الرئيس،

إن مشروع قانون المالية لسنة 2002 هو ترجمة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي نظرا إلى أهمية الأموال المرصودة لهذا البرنامج، لقد اشترأت أعناق كل المواطنين إلى مستقبل أفضل، بفضل الطموحات التي أملاها هذا البرنامج، لكن مع الانطلاق في تنفيذ البرنامج وتجسيده، بدأت تتبخر الآمال وبدأ اليأس يدب في نفوس سكان الولايات النائية، ونطرح في هذا الصدد سؤالا على السيد وزير المالية! ماهي سيدي، المعايير المعتمدة في

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر بداية لجنة المالية والميزانية رئيسا وأعضاء، والسادة إطارات وزارة المالية، على الجهود المبذولة لتحسين هذا النص وإخراجه بالوجه المقدم.

سيدي الرئيس،

اعتمد مشروع قانون المالية لسنة 2002 سعرا مرجعيا للبرميل مقداره 22 دولارا، وفي نظري، يعتبر هذا التقدير مناسبا مادام الصندوق الوطني لضبط الموارد هو الضامن لتوازنات الميزانية، لكن ما يثير مخاوفنا هو اعتماد ميزانية الدولة على المحروقات، فإن السوق النفطية كما نعلم أصبحت متقلبة بين عشية وضحاها، وهو الشيء الذي يضيف الضبابية والخوف لعدم وضوح الرؤية المستقبلية، ولا يمكن سيدي الرئيس، أن يستقر اقتصاد يبنى على شيء متقلب، إذا أردنا الوصول إلى استقرار اقتصادي ومنه إلى استقرار اجتماعي، علينا أن نفكر معا في مداخل وموارد ميزانيتنا خارج المحروقات، خاصة ونحن في بلد جمع الله عنده ما تفرق عند الآخرين.

وإذا كان بعض جيراننا يعتمدون في مداخلهم على الفلاحة، فبلادنا أوسع وأراضينا أخصب ومياهنا أعذب، ولا ينقصنا إلا هيكلة الشباب في الحقول ونزع حواجز البيروقراطية، وإذا اعتمد بعضهم الآخر على مداخل السياحة، فبلادنا، والحمد لله، تسر الناظرين إن عافاها الله من فتنة الإرهاب.

سيدي الرئيس،

تضمن مشروع قانون المالية تدابير وإجراءات تبرر المحافظة على البيئة، وتمويل بعض المشاريع الكبرى مثل الطرقات السريعة. إن اقتراح الحلول السهلة والميسورة، واللجوء في كل مرة إلى جيب المواطن، لا يمثلان نظرة مثالية في ترقية الاقتصاد الوطني، فالبنزين مادة أساسية في حياة المواطن وأي زيادة فيه تعني الزيادة في كل شيء، والمواطن ينتظر منا التخفيف والتخفيض في كل المواد الواسعة الاستهلاك، لذلك فإن

الرئيس: شكرا للسيد علال صابو، وأحيل إلى الكلمة إلى السيد نجيب دنون.

السيد نجيب دنون: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء ومرافقيهم،

السيدات والسادة النواب،

معشر الصحافة،

السلام عليكم.

نناقش اليوم مشروع قانون المالية لسنة 2002 في ظروف متميزة تشهدها الساحتان الوطنية والدولية، ولها انعكاسات على الاقتصاد الوطني، الشيء الذي يفرض علينا الحفاظ على التوازنات المالية في ظل التذبذبات التي تشهدها سوق النفط باعتباره أهم صادرات البلاد، والجزائر على أبواب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، بعد الخطوات التي خطتها للدخول في شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

سيدي الرئيس،

لاحظنا بعد اطلاعنا على المشروع بعض الإيجابيات لا بد من التنويه بها، مثل ارتفاع الجباية البترولية بنسبة 9٪، وارتفاع الجباية العادية بنسبة 5.5٪، وانخفاض المديونية الخارجية، وبلوغ احتياطي الصرف 17 مليار دولار، هذا المخزون الهام من العملة الصعبة يشكل ضمانا أساسيا وثقة كبرى ومصادقية لدى المؤسسات الدولية .

إن هذه المعادلة الحالية المتمثلة في وجود ثروة هامة في البلاد من جهة، وحالة فقر مدقع يعيشها المجتمع من جهة أخرى، تفرض وجوب إيجاد حلول مناسبة، وذلك بالانطلاق الثنائي للإنتاج والاستثمار.

سيدي الرئيس،

نتساءل حين نلاحظ ضعف الاستثمار في بلادنا، عن الأسباب والآليات الكفيلة التي قد توفر التحفيز والتشجيعات الأساسية لجلب المبادرة الجادة، وحماية

توزيع أموال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي؟ وماهي حصة كل ولاية من هذا البرنامج؟

لقد تفاجأنا، سيدي الرئيس، بالحصة المخصصة لولاية أدرار فحاولنا وضع فرضيات لتقسيم الأموال، آخذين بعين الاعتبار معيار التخلف، فولاية أدرار ببلدياتها البالغ عددها 28، عاجزة كلها، إذ أن 98٪ من عدد السكان لا يتوفرون على الغاز الطبيعي، رغم أن الغاز الطبيعي منتج محلي وليس وطنيا، وهناك نسبة 85٪ من السكان في حاجة إلى قنوات صرف المياه القذرة، و65٪ ليس لديهم الماء الصالح للشرب، ويعتمدون في استهلاكهم اليومي على الآبار وما تحمله من أمراض، بالنسبة إلى بطالة لا أذكر نسبتها وإنما أذكر نسبة المشتغلين، لأن البطالين هم الكثرة أما المشتغلين فهم القلة، هناك أيضا نسبة 15٪ ما تزال تعتمد في الإضاءة على "الكانكي" والشمعة لعدم توفر الكهرباء، ويمكن إيا كان زيارة الولاية ليرى بعينه، لذلك لا أظن أن المعيار المعتمد هو معيار التخلف، فلو كان الأمر كذلك لكنت ولاية أدرار هي الأولى في قائمة الاستفادة، ويقال أيضا إن الولايات التي لديها إطارات في الجهاز التنفيذي هي المستفيدة أكثر، أما التي ليس لها إطارات في هذا الجهاز فلا تأخذ شيئا، وللأسف، نحن ليس لدينا إطارات، هذا هو الواقع، جهة تحكم وأخرى محكومة، ولا أدري إذا كان من سوء أو حسن حظنا أننا في الجهة المحكومة، لكن أملنا كبير في المخلصين لهذا الوطن.

يقال، سيدي الرئيس، إن الولاية التي تحرق وتكسر هي التي تأخذ حصة الأسد، أما الولاية التي صبرت فيرزقها الله المزيد من الصبر، وهذه ظاهرة خطيرة.

لقد قلت لمواطني ولاية أدرار، نحن لانكسر ولانعرف التكسير، لأن حبنا لهذا الوطن يعصمنا من التكسير والحرق، لذلك أمني أن لا يفسد هذا الحب ببعض الممارسات، ومنها الإقصاء والتهميش. وشكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس،
لقد رفعت شخصيا إلى الوزراء المعنيين هذا الانشغال، أي وزير التجارة ووزير الفلاحة وكلاهما وجهني إلى الشركات القابضة المنحلة، والمعوضة بالتجمعات الصناعية، ناشد من هذا المنبر، السيد رئيس الحكومة، التدخل بشأن استغلال هذه الطاقة الجامدة وتفاديا لهدر أموال خزينة الدولة.

سيدي الرئيس،
كنا ننتظر من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وقانون المالية أن يهتما بأكبر مشكل تجاربه ولاية معسكر الفلاحية والتي يحسب عليها 4 سدود، في حين لا يوجد إلا 3 سدود، بالإضافة إلى حاجز مائي يسمى بسد فرقوق كان محل معاينة رئيس الحكومة، الذي وعد بالانطلاق في عملية نزع الأوحال منه. نطالب في هذا المجال، سيدي الرئيس، بحل عاجل لمشكلة سهل الهبرة المرتبط بهذا السد الميت، ففلاحو المنطقة من سيث وغريس ينتظرون بفارغ الصبر وزير الفلاحة والري.

آخر نقطة تخص قطاع النقل، يبدو أن بعضنا سيدي الرئيس، يتجاهلون بعض الأحداث المؤلمة، أو بالأحرى يتناسونها، وأقصد ما حدث بالمحمدية بولاية معسكر، بعد الكارثة التي عرفها قطاع السكك الحديدية، إن عدم إعادة الاعتبار إلى هذه المنشآت القديمة وتفعيلها وعصرنتها قد يعرضها إلى أحداث أخرى.

لذلك، فإن اطلاعنا على مشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2002، جعلنا نتساءل عن إمكانية برمجة خطوط جديدة، ولم تؤخذ في الحسبان إعادة الاعتبار للخطوط الموجودة أصلا. ولهذه الأسباب السابقة الذكر، أطرح الأسئلة الآتية:

- متى تنتهي الأشغال بالخط المزدوج وهران - الجزائر العاصمة وهي حاليا متوقفة بالمحمدية؟
- متى يرد الاعتبار إلى خط المحمدية - بشار وإلى محطة المحمدية بتوفير الإمكانيات العصرية؟

مصالح المستثمر الحقيقي الذي يعمل جاهدا لتجسيد المعنى الحقيقي للاستثمار.

ولا يتأتى ذلك إلا بتوفر الوسائل الحديثة والتقنيات العالية لمحاربة التهرب الضريبي، ويبقى تحديث الإدارة الضريبية، ومواكبة التطورات الحاصلة، أحد العوامل الأساسية للتحكم في المداخل الجبائية، بوجود إدارة جبائية ناجعة ومفيدة، مع تسوية مشكلة العقار للمؤسسات المحلية.

سيدي الرئيس،
لدي بعض الملاحظات والاقتراحات أقدمها بعد اطلاعنا على مشروع هذا القانون ومنها:
- إن الإجراء الجديد المتعلق ببيع السكنات الاجتماعية، بعد أن منع لأسباب عاناها الجميع، وفي الوقت الذي تمنح هذه السكنات لغير مستحقيها، الشيء الذي عرضها إلى "البنزسة"، فإن تضييق الخناق على أصحاب الأطماع لا يكون إلا بإعادة مراجعة هذا الإجراء ليبقى على حاله.

- نلاحظ في مجال السكن الوظيفي تمييزا بين الإطارات الجزائرية، فكيف يمنح السكن الوظيفي، سيدي الرئيس، للقاضي ولا يمنح للطبيب، على سبيل المثال، مع أن الكل يؤدي مهمته النبيلة ولا يختلف في ذلك الواحد عن الآخر؟

سيدي الرئيس،
نتعجب عندما نعد لقانون المالية، ولا نقوم بجرد للعتاد والإمكانيات التي يمكن استغلالها في إطار دفع عجلة التنمية، وأذكر على سبيل المثال الغرف المبردة الموجودة على مستوى التراب الوطني، وخاصة الموجودة في ولاية معسكر وبالذات في بلدية المحمدية، حيث نجد عددا كبيرا من هذه الغرف الكبيرة الحجم المعطلة وغير المستعملة، هذا في الوقت الذي تمول الدولة أشخاصا للاستثمار في هذا المجال، إنه الأمر الذي دفع إلى ارتفاع سعر البطاطا جراء احتكار الخواص هذه الغرف.

سيدي الرئيس،

حملت الإدارة مسؤولية ما حصل إلى شخص واحد، ما يزال إلى يومنا هذا يذوق مرارة السجن، في حين نعتقد بل نجزم أن الخطأ تورط فيه كل المسؤولين، سواء في المستوى المركزي أو المحلي، لذلك نوجه هذا النداء إلى السيد الوزير المعني، الرجاء تدارك هذا الأمر وتحمل المسؤولية بشجاعة كاملة لرفع الظلم عن رجل غيب في السجن دون محاكمة، بل كان هو كبش الفداء، مع إعادة

الاعتبار إلى هذه المحطة الهامة والمهمشة. شكرا سيدي الرئيس.

الرئيس: شكرا للسيد نجيب دنون، نتوقف عند هذا الحد، ونستأنف أشغالنا في الساعة الثانية والنصف، رفعت الجلسة.

**رفعت الجلسة في منتصف النهار
والدقيقة الخامسة والخمسين**

تدخل كتابي

التناسق في المنظومة الاقتصادية للبلاد، رغم المجهودات المبذولة للتحكم في التوازنات الكبرى ورغم الزيادة المسجلة في الجباية العادية والإيرادات الاستثنائية المتمثلة في مساهمة البنك الجزائري، ومنح رخصة (GSM)، وأرباح القطاع العمومي.

إلا أن المنظومة الاقتصادية تبقى معتمدة كلياً على المحروقات رغم الثروات التي تزخر بها الجزائر، وهذا يعني ببساطة سوء التسيير وعدم التحكم في الاقتصاد، وهنا أطرح بعض الأسئلة، لقد اهتزت أسعار البترول في الآونة الأخيرة وانخفض سعر البرميل إلى 22 دولاراً، ماذا يمكن أن يحصل إذا استمر سعر النفط في الانهيار وقد اعتمدت في إعداد مشروع هذا القانون فرضية سعر 22 دولاراً؟ وماهي البدائل المقترحة للإنعاش الاقتصادي؟ علماً أن الجزائر لا تتحكم في سعر البترول. وهل تحققت الإصلاحات الاقتصادية التي كلفت الخزينة العمومية أموالاً باهظة؟ وهنا ينبغي أن أشير إلى أنه لا بد من الرجوع إلى التمويل الداخلي بإعطاء قطاع الفلاحة دفعا قويا لضمان الأمن الغذائي، وتخفيف العبء عن الخزينة جراء استيراد المواد الأساسية، وهنا أشيد بالدعم المقدم لقطاعات الفلاحة والبيئة والسكن، هذه القطاعات سوف تؤثر إيجابياً في النمو الاقتصادي.

سيدي الرئيس،

أنوه بالجهود التي يبذلها السيد رئيس الحكومة وطاقمه من أجل التحكم في الآليات الاقتصادية، والإسراع في وتيرة إنجاز المشاريع التي تتسم حالياً بالبطء، هذا الجهد من شأنه تحسين المردودية، وتحقيق الأهداف المسطرة لمشروع هذا القانون من بينها التصدي لظاهرة الاقتصاد الموازي والتهرب الجبائي.

وعليه، أركز على ضرورة تعميم استعمال الإعلام الآلي للتحكم في التحصيل الضريبي، لأن الدولة الجزائرية من

السيدة فتيحة بوشامة: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء ومرافقيهم،

السيدات والسادة الصحفيين،

زميلاتي، زملائي النواب،

سلام الله عليكم.

أتوجه في البداية بالشكر والتقدير إلى لجنة المالية والميزانية التي بذلت جهداً معتبراً في مناقشة وإثراء هذا المشروع وكذلك الإطارات التي أعدته.

لا يسعني بداية، وإحياء لذكرى 17 أكتوبر، إلا أن أقف وقفة إجلال وترحم على أرواح شهدائنا الأبرار الذين سقطوا برصاص الغدر في مظاهرات سلمية بديار الغربية، وهنا أقف لأعبر عن أسف وألم شريحة واسعة من المجتمع على الصمت الذي خيم على المؤسسات الرسمية والطبقة السياسية والتنظيمات أمام تصريحات بعض المسؤولين الفرنسيين السابقين والحاليين.

كما أعبر عن استنكاري الشديد للقصف الذي يتعرض له الأطفال والنساء والمدنيون العزل في أفغانستان من أكبر تحالف دولي في العالم، لأفقر دولة في العالم، إنها المأساة الإنسانية.

إن هذا الموقف نابع من قيم الثورة الجزائرية التي هي منبع كل الطبقة السياسية دون استثناء، وأحد أسس بناء الدولة الجزائرية.

أما العمل الإرهابي الذي تعرضت له الولايات المتحدة واستهدف المدنيين، فترفضه قيمنا النضالية وديننا الإسلامي الحنيف، ونرفضه لأننا اکتونينا بناره، ولم نجد من يواسينا من الأشقاء والأصدقاء.

إن مشروع قانون المالية المعروض علينا، يؤكد انعدام

3- دعائم الأداء البيداغوجي (المطاعم، الصحة المدرسية، النقل، التجهيزات) وتبقى الميزانية المخصصة بعيدة عن تحقيق هذه الشروط، وفي مقدمتها العنصر البشري الذي يتمثل في المعلم، ولن يصلح وضع المدرسة الجزائرية ما لم يتحسن وضع المعلم المزري، بل ينبغي أن يوضع ضمن أولوية الأولويات، لأن نكبة المدرسة في الوضعية الاجتماعية للمعلم.

أما الهياكل فإن تزايدها لا يتماشى وتزايد النمو الديمغرافي أضف إلى ذلك سوء التخطيط، وأذكر على سبيل المثال لا الحصر، "بنيت مدرسة بضواحي العاصمة سجل بها 60 تلميذا وهي تتوفر على 6 أقسام، بينما تعاني مناطق كثيرة بالولاية اكتظاظا أثر تأثيرا بليغا في نتائج التعليم.

كيف يمكن وزارة التربية والسلطات العمومية، أن تغض النظر عن المدارس الخاصة غير المعتمدة، وهي تطبق برامج أجنبية. أيمن السماح لجمعية أو حزب غير معتمد بالنشاط؟ بالطبع لا، سوف يشجع مقره، ولنا مثال على ذلك، لا أذكره حتى لا أثير الحساسية، إذا لهذا التستر غرضا يخدم أهدافا غير معلنة.

وفي الأخير، أقدم اقتراحا أراه مناسبا ويخفف الغبن نوعا ما عن المرأة، وأستسمح مسبقا زملائي النواب، إن أغضبتم وربما سوف يعارضونني، لكنهم في النهاية سوف يقتنعون.

أقترح دفع المنح العائلية ومنحة الزوجة للأم بدل الأب، سواء أكانت عاملة أم ماكثة بالبيت، حتى نحمي المرأة والأطفال من التعسف الذي قد تتعرض له في حالة توتر العلاقة الزوجية أو حصول الطلاق، وشكرا.

أضعف الدول في التحصيل الضريبي، ومن أجل الوصول إلى المتهربين، ينبغي المتابعة الصارمة ومعاقبة المرتشين والمتسترين على المتهربين من دفع الضرائب، كما ينبغي حماية العون المالي الذي يعمل على تطبيق القوانين ومحاربة المتهربين من دفع الضريبة، من الناحية المادية والمعنوية، وأعني بذلك حمايته من الضغوط التي يتعرض لها خلال تأدية مهامه.

سيدي الوزير،

إن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة مثل:

- الزيادة في الأجور،

- رفع الحد الأدنى للأجور،

تستحق التقدير والثناء.

لكن، سيدي الوزير، تعرفون جيدا أن المواطنين يعانون مشاكل اجتماعية وصلت في بعض الأحيان إلى درجة الأساة، وتعرفون أيضا أن العمال وعائلاتهم يعانون الانخفاض المذهل للقدرة الشرائية، والكثير منهم فقدوا مناصب عملهم نتيجة غلق المؤسسات وتسريح العمال، كما أن فئات واسعة من الشباب وحاملي الشهادات الجامعية يعانون البطالة، باختصار لقد تحمل الشعب العديد من التضحيات، فهل من بصيص للأمل يعيد للمواطن الثقة بأنه ستفرج عنه يوما ما؟

سيدي الوزير،

إن تفحصنا لميزانية قطاع التربية والتكوين، مقارنة بالأولوية والأهمية التي توليها الحكومة للمدرسة والمنظومة التربوية، فإنها لا تعكس هذا الاهتمام، إذ أن العناصر التي يركز عليها تحقيق النتائج الإيجابية هي:

1- العنصر البشري وهو عنصر الأداء البيداغوجي،

2- أدوات الأداء البيداغوجي، (الهياكل-الأدوات العلمية- الكتب)،